



التصميم على تصفية نهائية للمقاومة على أرض الأردن والصيفة الأردنية لأهل السامي



مرحلة جديدة في نضال فلاح عكار

٣

من ديوان يعيش أهل بلدي

وشايل الشنطة
ايه في الشنطة
فيها ما فيها
غش وبولوتيك وارنطا
* * * *
الشيخ إمام

دور ياكلهم على كيفك
دور غلي بلنا تقوم في النور
ارمي الكلمة في بطن الضامة
تقبل سامي
وتولد نور
يكشف عيننا
ويكلمنا
لغة في لسان نهر نور
دور ياكلهم
* * * *
عم ديال شايل غاي
ومستوح في بلاد الناس
من شوره نوله
يفزل قوله
ويغني مرفيع الرأس
بلدي يابغ النور يازنلا
يسقي الفكرة للأجيال
بلدي ياتهر الخير سلسال
يهدي اللعنة
للدجال
يا أم النيل
ساييل مراديل
كل مفتي وله موال
وانا أعوني لما يحول
سوي ف الآخر
سوي ف الأول
مسن ع يغني
إلا يا مصر
يا ركوبة ركاب النصر
هرفوكي ساكنين القصر
والظابط
عبد الحامور
دور ياكلهم على كيفك
دور

* * * *
عمو مافكر فكرة وصلايت
عمو مابنت نيرة وطايت
يزرع سكر يلقاه شطة
* * * *
بابا عشان
خزنها بالمح
بقي ضابط
وتعني محو
وتترقي صغير
فوزير
ايه السر
السرف بير
والسرف طرق النبوت
واللي جيل السرموت
ياما نفس يابلنا يا شاية
يقول الوز في بدموت
وتولد بهم مليانة مبطنة

شعر د أحمد فؤاد نجم
تلميح وفاء: الشيخ امام
ريشة: بول غيرفوريان



لعي المزمجة
تلتسنا
اننا أحرار؟
* * * *
المحرلة ولا حول
مصر الدولة
غرقانة في الكذب
على ولا
والشعب اجندا
المحرلة وهي زاطت
والبيه حاطط
في كل حته
مدير ضابط
وطبيعي حمار
* * * *
كفاية اسنادنا البعد
عايشين بعدا
بفصل ناس محمد المدة
وتقول أشعار
اشعار محمد وطماين
عني الخاين
وانشا الله يخرينا
مدان عبد الستار
* * * *
حطة يابطة

حطة يابطة
يادقن القطة
بابا جاي
وشايل الشنطة
ايه في الشنطة
فيها ما فيها
غش وبولوتيك وارنطا
* * * *
حاكم بابا
شغلته ضابط
ضابط هابط
ضابط لايط
رافع خابط
طالع خابط
نازل لاهط

المحرلة صباطنا تحت باطانتنا

المحرلة صباطنا
تحت باطانتنا
ياما أحمد
رجعة ضباطنا
من خط النار
* * * *
يا القل مصر المحمية
بالحرمية
الفول كثير والطعمية
والبرغما
والعيشة معدن
وهي ماشية
آفرا أشيا
مادام جنايه
والخاشية
بكروش وكبار
* * * *
لا تقولي فينا
وفا فينا
ما تدف شنا
ما ستمية أوتوبس مامي
ساحبين أفار
ايه يعني لما يموت مليون
اوكل الكون
العرا صيد مش مضمون
والناس أعمار
* * * *
ايه يعني شعبي
في نيل ذله
ضايح كله
ده كفاية بس
أما تقوله
اجندا النوار؟
* * * *
ايه يعني في العتبة
جرينا
وايد في سينا

مدرسة الأدب العليا

وحدة المعركة مع الجامعة الوطنية

جاء اضراب الجامعة اللبنانية ليوضح أمام طلاب مدرسة الآداب العليا أمرين أساسيين :

١ - وحدة المشاكل بين مدرسة الآداب والجامعة اللبنانية - عمل الخريجين ، الصلة الضعيفة بين العلم والإضراب اللبنانية وحاجتها ، المشاركة في تقرير مصير الطلاب داخل المدرسة ..

٢ - استحالة الإبقاء على الشكل الحالي للرابطة . فالرابطة لا صلة لها بالطلاب ، وهي تقف على خطوط لا تستشعر الطلاب بشأنها ، بالتصاوغ مع الإدارة التي تمنع أي نشاط لا يتفق مع ما تريده وتفرضه . ومثال هذا الوضع عدم اضراب الجامعة اللبنانية : فقد أعلنت الرابطة الطلاب بموافقتها على الإضراب بواسطة ملحق لا تضمن أية دعوى لجمعية عمومية يتم خلالها اعلام الطلاب بالوضع ، ويسمح لهم بان يشاركوا في النقاش والاقتراح ولا يملك طلاب المدرسة واسطة للتعبير عن ارائهم الا اللجان ، وهي مستقلة تماما عن الرابطة . عندها

تلقا الرابطة ، التي لا تملك أي مركز فعلي بين الطلاب ، الى وسائل الإعلام (التلفزيون ، « لوجور ») وتضمن « العناصر المرفوعة » ، وتستفيد برابطة مركز الدراسات الرياضية (التي يسيطر عليها الطلاب الوطنيون الاحرار) لاحتلال « النظام » . هذا البناء الهش يتعاضد كله عندما انزعج الطلاب للمشاركة في النضال الجامعي ، الذي حمل مطالبهم ومشاكلهم . وانصبت مساهمة طلاب المدرسة في لجان موسعة ، مهتمتها الاساسية هي صياغة نظام داخلي يسمح بمساهمة الطلاب في البيت بالتصاوغ التي تمنعهم . ويتوهم النظام المقترح على مبدئين اساسيين :

١ - نظام انتخاب مباشر ، بوحدة انتخابية هي الصف . بذلك يعرض الطلاب من بينهم ، فيحاسبونه ، ويراقبون عمله ، وينزعجون عنه صفته عند التصغير .

٢ - حق تقرير لملي للطلاب ، مما يفرض الاستقلال عن الإدارة . ويتم ذلك بالتفويض بين ثلثات مستويات في التفويض :

المستوى الأول : لجان الفروع وهي تجمع مندوبين عن صفوف فروع من الفروع ، وعددا مماثلا من الاساتذة ، ومهمتها النظر في قضايا التعليم في الفروع ، وادخال التعديلات الجزئية المهمة .

المستوى الثاني : المجلس الطلابي . ويضم عددا من الطلاب ممثلي لجان الفروع . وهو يملك البت في كل الامور الثقافية والسياسية العائدة الى المدرسة .

المستوى الثالث : مجلس الإدارة . ويضم ، مناهضة ، الطلاب والاساتذة . وهو الذي يقوم بادارة المدرسة ، ويملك صلاحية تعيين الاساتذة وتنظيم الامتحانات .

ان اللجان مستعدة لتقديم مشروعا هذا الى جمعية عمومية . ثم ينبغي تحديد الوسائل التي تؤدي الى فرض المشروع على الإدارة ، التي سكنت حتى الآن ، وتجهت وراء العراقيل التي تضعها الرابطة في وجه الطلاب : اجتماعات ليلية متفرقة ، اضراب موضوع النقاش وتسريه ، معارضة الاعلام الواسع ، لتجليل مستمر للجمعية العمومية .

كيف يستعمل الأقطاع السياسي أجهزة بلدية بيروت

في مختلف مصالح وأدارات بلدية بيروت يتربع مجموعة من الرؤساء والموظفين ، الذين عيّنهم الأقطاع السياسي البيروني وبصورة خاصة صائب سلام .

وبالطبع فان هؤلاء الموظفين ليسوا الا اداة طيبة بيد «صائبك» وغيره من التفتيش السياسيين أمثال بيسر الجليل ، وبشال ساسين ، ينفذهم لخدمة اغراضه الانتخابية عن طريق تقديم القاصع للزلازم والتجسار والمراسيلين البيرونيين الموالين له . وان تحصل الرسوم البلدية يشكل مجالا واسعا لاسماء صائب سلام لاستخدام نفوذه خذ وارضاء لويديه . ففي نهاية سنة ١٩٧٠ ظلمت «بلدية» من «صالحه وصدي» تسديد بواقع ١٠ ألف ليرة رسوم مستحقة عن بوقف السيارات في بناء «صالحه وصدي» شارع بشارة الخوري - ولما لم يتم دفع المبلغ المذكور ، صدر قرار بالحبس على السادة «صالحه وصدي» . عندها لجأ هؤلاء الى الرئيس صائب سلام ، الذي اصدر بدوره قرارا ، بصفته وزيرا للداخلية ، يطلب من البلدية وتسف تحصل الرسوم . وتجدد طلب صائب بك ثلاث مرات ، الى ان صدر اخيرا قرار باضفاء صائب سلام ، يقضي بعدم تحصل المبلغ لحين انتهاء الدولة من تنظيم مواقف السيارات . هذا في نفس الوقت الذي ترسل فيه

مظاهرات شعبية كبيرة في بيروت ومختلف المناطق اللبنانية تأييدا للمقاومة

قامت مظاهرات شعبية كبرى في بيروت ومختلف المناطق اللبنانية للمقاومة الفلسطينية واستكرا المواجهة النظام لارتكاب تصفية المقاومة . وقد ضمت مظاهرة بيروت أكثر من ١٥ ألف مظاهرة ، انطلقت المظاهرة من ساحة ٢٢ نيسان الى البرلاندغراسي . وكانت الاحزاب والقوى التقدمية اللبنانية قد عقدت اجتماعا مشتركا مع اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان قررت خلاله القيام بمظاهرة شعبية كبرى ، واقامة سلسلة من التظاهرات والمهرجانات . وعلى «المخاض» صورة عن مظاهرة بيروت .

فوز الاحزاب والقوى التقدمية وانصار الثورة الفلسطينية في انتخابات اتحاد طلاب الجامعة

بعد مضي ثلاثة اشهر على تاجيل انتخابات الجامعة العربية لأول مرة ، وبغمل تأثير الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية ، اعيد طرح موضوع الاتحاد مجددا على بساط البحث . ففي وقت الاتحاد ضد اضراب طلاب الجامعة العربية بمساندة لاهلهم في الجامعة اللبنانية - بسبب ارتباط اعضائه المباشر بعدد من الوزراء في الحكومة الحالية - ظهر تيار واسع نقوده الاحزاب والقوى التقدمية وانصار الثورة الفلسطينية دعا الى عقد جمعيات عروية اقتلت الاضراب ورفض باستمرار الاضراب في الهيئة العامة ، من الكلام في الجمعية العمومية ، وبداخل عناصر مسلحة من المتكاتب بنع ، من مدر منة بيروت الكاثوليكي امون ابو جودة ، وطرد

بيان من مكتب إعلام الجبهة الشعبية الديمقراطية

• اهداف النظام الرجعي الاردني من حملته الاخيرة
• الولايات المتحدة قدمت مؤثرا للاردن مساعدات عسكرية ومالية غير معقولة ..

صرح مكتب اعلام الجبهة الشعبية الديمقراطية في بيروت بما يلي :

تفيد المعلومات المؤكدة من مصادر موثوقة لا يرقى اليها الشك ان النظام الرجعي الاردني يهدف من شن حملته الاخيرة الى توسيع رقعة القتل السياسي بهدف التصفية الساحقة للحركة الوطنية الاردنية الفلسطينية (وجغرافيا) نقل رقعة الحركة الى خارج حدود الاردن عن طريق اغتيال قيادات المقاومة) .

ينبغي يعزى النظام الرجعي الهامشي حدوده بداخل عمان منذ صباح البارحة بنفع بوقاحة واضحة الى توسيع نطاق رقعة التصفية الى فتح نيران اسلحته الثقيلة ومنغمية ببابها ليله امس وهذا اليوم على قواعد الفدائيين في جلعون وجرش بعد الانتهاكات التي مارسها في اليوم الاول ضد الفدائيين العزل في اردن ثم عمان ، متزامنا كل هذا بجولة اعتقالات واسعة لعناصر الجيش بارد وحشد قوات الامن العام صباح هذا اليوم في السوق المركزي داخل عمان بالقرب من جامع الحسين « عارة قنوت » عارة عاكف الفايض ، مقهى الجامعة « بقصد التحرش بالوطنيين واستفزازهم وجرحهم الى معركة مكشوفة ، قد قام رجال الامن العام صباح هذا اليوم بالاطلاق

ان طيبة الاحداث القرباطية المتسارعة تؤكد للمرة الالف ان الرجعية الاردنية لن تقف هذه المرة الا عند طاولة المفاوضات الثابتة مع العدو الاردني والصهيوني وعلى جبهة المقاومة .

كيف أجهض إضراب المهنيين ؟ بوليسية الإدارة ولا ديمقراطية الرابطة

بعد ان حصل جان عقل على مخيرة عامة لتعليم المهني والتقني ، تم التوصل الى صيغة التسوية التي تمت بينه وبين الوزارة حول مسألة الكلية التقنية ، والتي تنص على ان تعطى الدروس في المعهد الفني الصناعي في مديرية التعليم المهني والتقني وتشارك الجامعة اللبنانية في ادارته والاشراف عليه .

وبعد انتماء هذه الصيغة التي توافق مع طموحات جان عقل وتؤن خداد الدولة للجامعيين بان تقول لهم انها خصت لهم كلية تقنية في الجامعة اللبنانية (مع العلم ان المعهد الفني الصناعي موجود اصلا وليس جديدا عليه الا مشاركة الجامعة في ادارته والاشراف عليه) ، يوقف عملاء الادارة الاحتلال الذي شرع بتحريض من جان عقل نفسه وجاؤون وقت الاضراب في مدارس التعليم المهني والتقني باعتقال الشاغل ومنع بعض الفئات الطلابية ، التي تنادي باستمرار الاضراب في الهيئة العامة ، من الكلام في الجمعية العمومية ، وبداخل عناصر مسلحة من المتكاتب بنع ، من مدر منة بيروت الكاثوليكي امون ابو جودة ، وطرد

شارع الحمصاني ، متفرع من شارع بشارة الخوري وعبر بن الخطاب منطقة الصابية - حلة رأس النبع - بنابة نواذ دريش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ - ص.ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

حول زيارة وفد الجبهة الشعبية الديمقراطية للعراق

ان زيارة وفد رسمي يمثل احدى منظمات حركة المقاومة الفلسطينية لقطر عربي ليستبعد ذاتها حدثا يستحق التعليق . والزيارة الاخيرة التي قام بها وفد الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين للعراق برئاسة امين عام مكتبها السياسي نايف حواتمه - تلبية لدعوة رسمية من القيادة القومية لحزب البعث الحاكم ، ليست هي الوحيدة التي تقوم بها منظمة فدائية لهذا القطر . فبعد ايلول ١٩٧٠ ، توافدت على العراق عدة وفود لـ «فتح» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (كان احدها برئاسة الدكتور جورج حبش) بالإضافة لوفد المنظمة التحرير وجيش التحرير ..

الذي يبرر التعليق على زيارة وفد الجبهة الديمقراطية بالذات هو الضيف والمضيف في آن معا . فبواقفة الجبهة تعد انطوت على نظرة متباينة لنوع العلاقة بين حركة المقاومة الفلسطينية من جهة والانظمة والجهاهير العربية من جهة ثانية . ومنذ انبثاقها وهي تؤكد - مبدئيا - على ان احد الاخطاء المركزية للحركة القومية تكمن في تعاملها مع الجهاهير العربية عن طريق الانظمة السائدة ، وتوزيعها «صكوك الفئران» لهذه الانظمة - ترثية لتخاذلها او حتى خيانتها لقضية فلسطين لقاء العون المادي الذي تتلقاه منها . وكبدل لذلك ، كانت الجبهة تؤكد - مبدئيا أيضا ، مع محاولات لوضع هذا التأكيد موضع التنفيذ - على ارتهاج تحرير فلسطين باحداث تغييرات ثورية جذرية في مجمل الاقطار الخاضعة لفلسطين ، وعلى «الارتباط الجدلي» بين حركة التحرير الوطني الفلسطينية وحركة التحرر الوطني والاجتماعي العربية .

المضيف ، في المقابل ، نظام حكم امتهن العداء اللفظي للاستعمار لقطرية ممارساته متواطئة او مشبوهة : القمع الوحشي للحركة الوطنية والمعمالية في الداخل ، تواطؤ شبه كامل مع «شركة نفط العراق» ، سياسته في الخليج العربي التي تلتقي ، في نهاية المطاف ، مع السياسة البريطانية ، وتقوم على تأييد المؤسسة الاستعمارية الجديدة - اتحاد الامارات العربية - مع العداء للحركة الوطنية ، السخ . بديهي ان ينسحب ذلك على مواقف البعث الحاكم في العراق من قضية فلسطين . فنظام حكم ضالع الى هذا الحد في علاقته بشركات النفط طوا الاستعمار الى هذا الحد في موقفه المتفرج من مجزرة ايلول في الاردن ، رغم كل الادانات السابقة لشروع وجرز والحل السلمي ، ورغم تأييد الفدائيين واعلان وضع القوات العراقية في الاردن تحت تصرفهم . وبشكل سحب القوات العراقية من الاردن النتيجة المنطقية لهذه السياسة .

ان زيارة وفد الجبهة الشعبية الديمقراطية للعراق تكتسب دلالاتها بناء على هذين الاعتبارين ، وتتلخص هذه الدلالات بما يلي :

اولا : بروز امكانية تفويض البديل الوحيد لسياسة المقاومة الرسمية الراهنة . ويتجسد هذا البديل بالرابطة لتجربة العمل الفدائي الماضي ، اخراج الشعب الفلسطيني من صفقة الحل السلمي ، والبحث عن سبل تجديد حركة المقاومة وتأمين انطلاقاتها الجديدة خارج مظلة الأنظمة العربية . كان من نتائج انتكاسة ايلول ١٩٧٠ على حركة المقاومة الحاقها - عبر طرفها الغالب المتحمل - بـ «فتح» - بمسيرة الحل السلمي بقيادة القاهرة ، ومحاولتها استغلال التعارض المؤقت بين الصيغة المصرية للحل السلمي والصيغة الاردنية . واذا كانت من اململبروز بديل لهذه السياسة ، من داخل حركة المقاومة ، فان زيارة وفد الجبهة الشعبية الديمقراطية قد سددت لهذا الامل ضربة شديدة . اذ انها تشير بوضوح الى احتمال انخراط الجبهة لأول مرة منذ قيامها بلعبة المحاور داخل حركة المقاومة عبر الالتقاء الى تحالفات يدعمها العراق والجزائر .

ثانيا : التبرئة الضمنية للعراق عن تخاذله ، بل خيانتة ، في ايلول . وهذا ما يوجب به البيان المشترك بين الطرفين الذي يعلن ان الاحداث قد سادها «جو من الصراحة والموضوعية والوضوح» وانها انتهت باتفاق الطرفين «على متابعة النضال من اجل ترجمة هذه الموضوعات الى قضايا عملية وعلى تهئية الظروف لبناء الجبهة الصدامية المطلوبة لحرز الامبريالية والصهيونية الرجعية على امتداد الارض العربية» . ثالثا : لزيرة وفد الجبهة الشعبية الديمقراطية للعراق دلالة خاصة تتعلق بالوضع العراقي الداخلي . منذ انبثاقها والجبهة تلتقي مع الاتجاه الثوري داخل الحركة الوطنية والمعمالية العراقية ، الذي رفض اي تعامل مع حكم البعث وشحن معركة منظمة وضارية ضده . من هنا ، فان زيارة وفد يمثل

عمليات عسكرية للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل واستشهاد المناضلة طفول وخمسة من رفاقها

اشتبك الثوار مع قوات العدو المعززة بالمدرعات والحمية جوا وتسم خلافا تدمير سيارة بنفود محسنة بالجنود وتدمير جهاز لاسلكي وقتل وجرح عدد من جنود العدو ولم يصب اي من الثوار باذى ..

تصدت قوات جيش التحرير الشعبي لقوات تقدر بسريتين حاولت التسلل الى مواقع الثوار المحصنة واوقعت بها ٢٥ اصابة بين قتيل وجريح بينهم ضابط برتبة كبيرة (تسكت عليه الاعلام) وقد استشهد من الثوار واحد وسلم سليمان ..

فقد العدو ١٥ جنيا من افراده في الاشتباك الذي وقع بينه وبين الثوار في منطقة «جوستون» ولم يصب احد من الثوار باذى ..

اسقط طائرة للعدو في منطقة «رغويت» اثناء المغارات الجوية التي كان يشنها السلاح الجوي البريطاني على مواقع الثوار في المنطقة ، وقد فقد الثوار شهيدا واحدا وهو المقاتل احمد سهيل سالم واصيب خمسة اخرين بجروح طفيفة .

تم اسقاط طائرة للعدو اثناء غارة جوية وحشية على مواقع جيش التحرير الشعبي اثر العمليات الجوية التي قام بها الثوار ضد قوات العدو ومراكز تجمعهم وقد استشهد المقاتل سميد ستهيل والمقاتلة طفول سهل مطيع كما اصاب ثلاثة اخرون بجروح طفيفة ..

البتول والعمال في سلطنة عمان

أحد أكبر امتيازات النفط في الشرق الأوسط

أهل ان تتحقق مطالبهم بعد تفجير السلطان . الا انهم اكتشفوا بعد سبعة اشهر ان الامور تسير على ما كانت عليه وان اموالهم تنقل الى اسوا من السابق . فاعتلوا اضرابا في بداية شهر اذار اسفر اسبوعا حيث انتهت السلطة بالموعد الفراق مرة اخرى .

وترافقت حركة الاضراب العمالي بتحرك سواقي سيارات الاجرة الذين احتجوا على زيادة سعر البنزين من ٢٥ الى ٤٥ بيزه دون جبر الا تجمع المزيد من الاموال للشرطة العمالية ورصد المبالغ الطائلة لتقع تحركات الجهاهير المستجدة والعلنية المتزايدة .

انه رغم الاشاح والهائلة التي تحصل عليها شركة (ل) وصلت عائدات السلطنة من النفط ٤٠ مليون جنيه استرليني) فان اجور العمال لا تزال منخفضة كما ان الشركة لا تسمح للمصالحين بالتدخل على وظائف فئة بل هي كثر للثوريين .

طرقا يساريا في حركة المقاومة لا يخدم في صرف الانظار عن حملات القمع والارهاب التي يشنها حكم البعث المشبوه وتبيض صفحته وحسب ، وانها بشكل أيضا عملية بتر للعلاقة بين يسار المقاومة والحركة اليسارية في العراق - هذه الحركة التي تتعرض حاليا لعنف الزيجات واشرس حملات العسف والتكثيل .

رابعا : كل ردود الفعل المسجلة حتى الان ضمن اوساط المقاومة تشير الى ان الزيارة حبلت الماء الى طاحونة دعاء تصفية يسار حركة المقاومة - وحرصت ضد الجبهة الشعبية الديمقراطية العناصر الراضية لنطق التصفية ، او حتى تلك التي كانت تلتقي معها حول عدد منازل ومزارع المواطنين بقصد الارهاب وايقاف زحف الثوار .

هذا وقد اصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل عددا بلاغات عسكرية بهذه العمليات ومنها : في جليب قل وجرح ٢٥ جندي من بينهم ضابط بريطاني وتدمير جهاز لاسلكي ..

اصد الثوار حقا من الافلام كان قد زرعهما العدو وقد اصاب احد الثوار بجروح طفيفة اثناء العملية ..

اصابة سجناء للعدو اصابة مباشرة في المنطقة الشرقية ..

أخبار الخليج العربي

نقلت وكالات الانباء في الاسبوع الماضي ان المليونير الأمريكي الدكتور نونل فيليب فاز بأحد اكبر امتيازات النفط في الشرق الأوسط حيث حصل على امتياز للنفط في مياه سلطنة عمان . ولا يشتغل فقط على المياه الاقتصادية وانما على الجرف القاري على عمق التي قدم كذلك ..

وتبع واسعة ضد الجاهل المعاملية المركزية في القصور وسبع المالح . فعلى اثر العمليات العسكرية التي قامت بها الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي في يونيو ١٩٧٠ انتقلت الاضرابات العمالية في القهود مطالبة بتحقيق مطالبها اساسية للمال لتفصح في زيادة الاجور ، توفير سكن لهم ، تقديم الطعام للمال خلال ايام سكنهم في معسكرات الشركة . ولم تجد السلطات الاستعمارية الا اساليب القمع الوحشية حيث ارسلت فرقة من جيش المرتقة لانتقال (عناصر الشغب» واجبار العمال على الرجوع الى العمل . وتحت طائلة التهديد والوعود القارية التي دشن قابوس بها عهده عاد العمال الى ملهم على

«سأبأسُيسَتم» : تنميّة الككلام وهـدر المـوارد

الجزء الممثل بـساربع يمد تنفيذها على عدة سنوات - ٣ ملايين ليرة ، بينما خصص الياتي اي حوالي ١٧ مليوناً في الجزء الأول والثاني من الموازنة - وهما جزءان متعلقان بالرواتب والتعويضات والتجهيزات السنوية - التالية :

١ - سياسة المدى الطويل : تحقيق نمو اسرع في القطاعات المنتجة للمسلح (صناعية .. زراعية ..)

٢ - سياسة المدى القصير : تنشيط الحركة الاقتصادية بالمعوض من التدني في اتفاق القطاع الخاص بزيادة الانفاق العام .

كان الفرض من استعراض اوضاعالقطاعات الاقتصادية وتطورها ابراز هشاشة وميوعة مختلف قطاعات التجارة والخدمات وتعرضها للتقلبات والتراجع عند اي تحرك حرجي او توري طرا على الخطة العربية بينما تميز قطاع الصناعة باستمرار نهو النسبي وبنائه في مواجهة هذه الاحداث ، اما الانتاج الزراعي ذور قد تراجع بالرغم من كونه قطاعا ثابتا نسبيا ، وسبب ذلك بذائية الاستثمار التي لم تعمل الحكومات المتعاقبة على تحديثها في تطويرها ، علما بان المهمة الرئيسية في هذا المجال لا تنحصر ببعض المشاريع الامامية والمنتجة بل تعدها لتطرح مشكلة سيادة الانتاج السوقي الصغير وارتفاع كلفته من جهة ، وعلاقات الانتاج المختلفة المساندة وارتفاع التكاليف والصرف الاداري وبلات ايجار ومصروفات ومساعداً » . اي ان تسعة اعشار الموازنة او ٦٦٧ مليوناً من اصل مجموع الموازنة البالغة ٧٧٤ مليوناً سوف يهدر على جهاز الدولة ولحقاته الادارية دون ان يصيب القطاعات الانتاجية شيء يذكر . اما المشي الياتي من الموازنة فقد خصص بـثلاثة اشرايع وزارتي الدفاع والاشغال .

جدول باعتيادات بعض الوزارات والادارات

وزارة الدفاع ١٧٢ مليون ل.

الاقتصاد (ضمنها الصناعة) ٢٧٧ مليون

الداخلية ٥٥٥ مليون

رئاسة الوزراء ٢٥ مليون

الزراعة ٢٠ مليون .

وبالرغم من الزيادة النسبية التي طرأت على مجال التعليم والصحة العامة ، فان اجمالي اعتيادات الرواتب والتعويضات التابعة ، زادت في هذه السنة بالمقارنة مع سابقتها ٧٥ مليوناً ، بينما نقص الجزء المالي من الموازنة ، بالخصص للتجهيزات والانشاءات السنوية (٧٥ بالمائة منها رواتب ومصروفات ادارية) ٥٩ ملايين ، بالرغم من ذلك ، يهدي وزير المال في بيان الموازنة بان الدولة انتقلت « من طور عدم التدخل في الشؤون الاقتصادية الى طور دولة التوجيه الاقتصادي والعناية الاجتماعية .. وان الموازنة أصبحت وسيلة فعالة في بيد الدولة للتدخل .. » وان « سياسة المدى الطويل يجب ان تهدف الى تحقيق نمو اسرع في القطاعات المنتجة للمسلح ، لتعويضالتدهور وتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل القومي » .

اذا كانت الوقائع السابقة كافية لتكشف اذائل الحكم ، فانه غير كافية لتكشف ادعائاته حول سياسته على المدى الطويل ، خصوصاً عندما يلوح لنا بقدره مؤكداً على ضرورة تطوير القطاعات المسببة ببراز دور الدولة في هذا المضمار ، لتتبع اذن استلام الحكومة الايركية خطوة خطوة ، على طريق مشاريعه ومخططاته الطويلة .

حركة الطلاب في الجامعة اللبنانية

يدخل اضرابطلاب الجامعة اللبنانية اسبوعه الخامس في جو من الركود الملحوظ ضمن الحركة الطلابية والتنميع الواضع في مواقف الدولة .

استقال في هذا المقال ثلاثة امور رئيسية : الثقافة الدولية حول المطالب ، الركود السدي يصيب التحرك الطلابي الراهن واسبابه ، الموقف المطلوب لحاجبه هذا الواقع .

المخاف الدولية حول الطلاب : من خلالمسألة تنظيم مهنة الحماية وقضية « الكفاءة » يتأكد لنا شيء اساسي : ان صاحب الاحتكار لا يتنازل الا اذا كلل نفسه الموقع الذي يهله لان يطلق بشراصة اكر في المرات التالية .

ان مسألة الكفاءة بعد قرار مجلس الوزراء في الموافقة لجنة التربية التياجية ، لا يتنظر سوى اقترارها بصورة ثقافية في مجلس النواب (حيث تمثل نقابة المحترفين بثلث اعضاء المجلس تقريباً) .

بالنسبة لقضية العلوم السياسية ، وافقت اللجنة والمؤرخ على السماح لطلبة الاجازة بتعليم التربية الدينية « لان الوزارة تطبق هذا المبدأ حالياً ولا خلاف في شأنه » (ولكن لماذا يخشى الوزير « المبدئي » تكريس الامر قانونياً ؟) . ولكن الخلاف ما لبث رغم ادعاءات الوزير ، ان برز مع اللجنة الاستشارية التي شكلها « معاليه » من موظفي وزارةالتربية لدراسة نفسه خارج الوزارة . وليسهل عليه مجابهة الطلاب ملقياً على عاتق اللجنة صفة التقرير وهذا ما يؤكد كلامه : « انه لا يعارض اعتبار شهادة العلوم السياسية والادارية اجازة تعليمية لكنه لا يستطيع فعل شيء بعد زور اللجنة » .

هل تريد يا معالي الوزير ان تدجل علينا ؟ هل تريد ان تستصف بنا ؟ فلماذا كنت يسا هذا ، تؤيد المادلة فلماذا لا نرفع الى مجلس الوزراء مشروع قرار بهذا المعنى دون الرجوع الى اللجنة ؟ (اذا كنت قصد الطرفة فما اهلك استطعت الى ذلك سبيلاً ولكن اذا كنت تدجل نعمي من ؟)

واذا ما عدنا الى هيبات قرار اللجنة وجنائه يفتقد الى الحد الأدنى من القسط الذي يؤمن تماسكها .. كيف فلك ؟

● « ان كون حامل الاجازة في العلوم السياسية مؤهلاً لتدريس مادة التربية الدينية في الصفوف الثانوية لا يمكن اعتباره في حد ذاته عنصراً كافياً ومبرراً لاعتبار هذه الاجازة اجازة تعليمية . فعالم الاجازة في الحقوق مثلاً هو ايضا مؤهل لتدريس هذه المادة والاجازة التي يحصلها لا تعتبر اجازة تعليمية » . رائع ! واروع ما فيه تناقضه القاضح ، فلماذا كان حامل اجازة العلوم السياسية مؤهلاً لتدريس المادة فلماذا لا تترك الدولة نفسها بمعاملة اجازته وتعيينه في الملأ التعليمي بحيث لا يخضع هذا لاراجها او تعاقباصحابالوساطات على الحكم ، اما القول ان حامل اجازة الحقوق مؤهل بنفس القدر ، لا مانع ! ولكن حامل اجازة الحقوق يصبح صاحب مهنة هرة ويستطيع ان يعمل في سك الحاميات (لسو ازالت الدولة العواجز من امامه) ، ولا يكون بحاجة الى تعليم مادة التربية . لكن الملاحظة الاساسية هي ان آغولة تكلمهم ضمن الاطار الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، بينما تقف منها الطبقات المالكية والمتوالة وتخفف عنها، تحت وتضع في مجالات غير مجدية ، تهدر وتستار « مشاريع الائمة » الزعومة ، مما يطرح على بساط البحث الشروط السياسية للائمة ، الشروط المتعلقة ببنية الحكم القوية وطبيعة نتيجته الطبقى ..

صاحب اجازة الحقوق لا يمارس المهنة ولكن ايا دولة السباحة والفرانزيت والمقاولة اليس مطلب حامل اجازة الحقوق الفاء الكفاءة - شكلاً ومضموناً - وليس تعليم التربية ، وليس مطلب حامل اجازة الطول السياسية معاملة اجازته ليتسنى له التعليم وفقس مجالاتالعمل له في ملاكات الدولة الاخرى المضمومة بالحاسب ؟

ويتابع البيان - القرار قتالا : « ان منهج التربية المدنية الرسمي الذي يوفى الى ترويد الطلاب اللبناني بمعلومات مختلفة ، لا يمكن حصراً في منهج جامعي واحد وهذا ما يجعل في الوقت نفسه حامل الاجازة في العلوم السياسية وحامل الاجازة في العلوم الاجتماعية وحامل الاجازة في العلوم الاقتصادية كلهم مؤهلين لتدريس هذه المادة » بلغي ! وابلغ ما فيه انه بمعنى اخر يريد ان يقول ان مادة التربية المدنية لا يستطيع تدريسها احد فهي ليست من اختصاص اي من حملة الاجازات في السياسة والاقتصاد والاجتماع فمن يعطيه اذن ؟ يريد القرار في محاولته افهام الطلاب ان اجازة العلوم السياسية لا يمكن معادلتها ان يهرب من مسألة المعاملة الاجازة العلوم الاجتماعية بالتعليمية حين يفهم منه : ان هؤلاء لا يطالبون مثل طلاب العلوم السياسية ، لكن النتيجة الطبقية بربانها فهي انه طالما كل حملة الاجازات مؤهلون لتدريس اجازاتهم جميعاً على ان يتم استيعاب من شاء اجازاتهم جميعاً ، ان برز مع اللجنة الاستشارية منهم في الملأ التعليمي الثانوي ، بمسند توبيخه ونقص الوقت ففسح مجالات العمل الاخرى لهذه الاجازات في ادارات الدولة (الانشائ الاجتماعي ، الشؤون الاجتماعية) .

على ان الحل الاساسي لمسألة استيعابهم ضرورة هذه الجمعيات فهي تضخم بجائز مسود التي جاء يسبح دورها ولا يمنحها الا حق التوصية الى مجلس الفرع « الذي لسم يدع الى الاجتماع مرة واحدة خلال الاضراب » توصية لا يمكن اطلاقاً معرفة مصيرها . ولما ان نعيد من دروس التحرك الراهن : اذا كان طلاب الجامعة الاجنبية لا يستدرون حتى التهاية في التحرك فاصحاب المصلحة الضالعين هم الذين يستعرون واستمرارهم شروط : تامين المصارفين عن الجمعيات العامة (فإرادة الطلاب التي كانت تنفضها الجمعيات لاشراكها في اعباءها عندما كان هناك بعض الزخم) يقتضي جمع توافيق تلك اعضاء الهيئات العامة والمعروف ان هذه النسبة هي اقصى ما يمكن جمعه من توافيق حتى ولو اجتمعت كل القوى في حين ان نسبة الثلث في ظل انتساب اختياري ومع بذائية التحرك) يمكن جمعه ، درس رئيسي ينبغي استخلاصه : ان انتساباً حكماً يقرر فيه اقلية غالبية (لوضع مجال التقرير) لا يمكن ان يؤمن مشاركة فعيلة يتبها انتساب اختياري (مداً سن المصنوع التهجري الذي لا تكسبه اقلية الا ممن حوافز الانتساب اليها) .

● « اعطاء الافضلية لحملة الاجازة التعليمية في التعاقد ... » ولكن ما هي شروط الافضلية : سكوت ! مرة اخرى يبرز حرص الدولة في الحفاظ على مصالح اولئها ! هكذا واجهت الدولة تحركها برد مجتزأ على الماثلين ، وهذا ما سمت اليه بخفي خفية بنسب المدايدة مستندة على اساس واضحة : تبعيع ، تحريك ازام ، جعل اعلامي ... كما بينا في مقالنا السابقة .

● « ان تكون حامل الاجازة في العلوم السياسية مؤهلاً لتدريس مادة التربية الدينية في الصفوف الثانوية لا يمكن اعتباره في حد ذاته عنصراً كافياً ومبرراً لاعتبار هذه الاجازة اجازة تعليمية . فعالم الاجازة في الحقوق مثلاً هو ايضا مؤهل لتدريس هذه المادة والاجازة التي يحصلها لا تعتبر اجازة تعليمية » . رائع ! واروع ما فيه تناقضه القاضح ، فلماذا كان حامل اجازة العلوم السياسية مؤهلاً لتدريس المادة فلماذا لا تترك الدولة نفسها بمعاملة اجازته وتعيينه في الملأ التعليمي بحيث لا يخضع هذا لاراجها او تعاقباصحابالوساطات على الحكم ، اما القول ان حامل اجازة الحقوق مؤهل بنفس القدر ، لا مانع ! ولكن حامل اجازة الحقوق يصبح صاحب مهنة هرة ويستطيع ان يعمل في سك الحاميات (لسو ازالت الدولة العواجز من امامه) ، ولا يكون بحاجة الى تعليم مادة التربية . لكن الملاحظة الاساسية هي ان آغولة تكلمهم ضمن الاطار الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، بينما تقف منها الطبقات المالكية والمتوالة وتخفف عنها، تحت وتضع في مجالات غير مجدية ، تهدر وتستار « مشاريع الائمة » الزعومة ، مما يطرح على بساط البحث الشروط السياسية للائمة ، الشروط المتعلقة ببنية الحكم القوية وطبيعة نتيجته الطبقى ..

وما تاني عنه . اهل القاعدة الخلاية : فقلل بدء تطبيق الدروس قامت اللجنة التنفيذية باتصالاتها « المشيرة » مع المسؤولين تقدم لهم مشاريع لبدء وجهة النظر فيها ، وتوافقهم على بعض المحاور التي يطرحون ، وذلك دون ان يتاح للقاعدة الطلابية مجال المناقشة وابداء الرأي ان بالنسبة للطلاب المعلقة : اهتبطوا وحلولها او بالنسبة لاسلوب تنفيذها .

وخلال مسيرة الاضراب استندت اللجنة التنفيذية عن طرح وسائل تصعيد الاضراب على الجمعيات العامة لتعديدها وتعيين ظروفها) عقدت جمعية عابة واحدة في الحقوق لم يتج لها حتى مجال التصويت على توصية (فالتقت بالقطاعات الهزيلة التي لم تؤد الى نتيجة حاسمة على هذا الصعيد) كانت هزيلة نتيجة الاحمال منذ بداية التحرك .

اللجنة التنفيذية عاجزة عن طرح خطة يوسّع قاعدة الاضراب

ان هذا الاستبعاد للقاعدة المشتركة ادى بالتبعية الى التخلي عن زخم التأييد الثانوي لتحركا ووصل تحرك طلاب الجامعة الى النقطة التي تحدثنا عنها : هزال ملحوظ . وهذا الهزال لا يعني حتى تآكل التحرك : فالاضراب لم يؤد الى شيء حاسم على صعيد المطالب والفرص تصعيده باتجاه الاشتراك الحركة الثانوية على اساس مبن فيها القانونين الى خوض الحركة مع طلاب الجامعة بفعالية .

● الحركة الشعبية : التي تشكل جزءاً رئيسياً من محركنا اذا ما تم الاتصال بها وتوحيد العلاقة معها وكما قد حدثنا في المقاتل السليقة رانيا في كيفية التوجه اليهم عبر القنوات والتظاهرات في الاحياء المهم انه تم اغفالها ! .

وتكلم عن موقف الاساتذة : فبعد اجتماعين متعاقبين حدد اساتذة الجامعة موقفهم من اساليب المواجهة التي تريد الدولة فرضها على الجامعة اللبنانية كجامعة وطنية « يجب ان تتحمل مسؤولية التعليم العالي في لبنان » وقرروا مقاطعة المجلس الاستشاري لان الجامعة اللبنانية تتمتع فيه بصوت واحد من اصل خمسة ، صوت سيكون هنا غير مسود (وهم محقون !) ولكن الاساتذة الذين يرفضون اشتراكهم في المجلس الاستشاري يقررون اشتراكاً سوريا الطلاب في المجلس . ان الاساتذة الذين يقولون انهم ضد الوصاية على الجامعة اللبنانية لا يجددون رايهم « بوضوح » بالنسبة للمطالب الطلابية ولا بالنسبة لشكل التحرك لديهم .

وفي هذه الاثناء التي وضع فيها موقف الدولة من المطالب ، وموقف الاساتذة السدي ينفضه الكثير ليصبح مسانداً لطلاب ، كانت اللجنة التنفيذية تسجل تراجعاً ملحوظاً في ردها على الهجوم « اليسوي » - وتسود بعض حبيبات بيانها :

● « ان اللجنة التنفيذية لا يسعها الا ان تشيد بالدور العظيم الذي لعبته الجامعة اليسوعية في التعليم العالي في لبنان ، لكن ذلك لا يمنع ان يكون للبنان جامعة وطنية ذات مستوى رفيع » لماذا هذه المرافعة ؟ ما هو دور اليسوعية العظيم ؟ هل هو مساندتها لاضرابات الجامعة اللبنانية في السنوات الماضية ؟ « ونحن اذ نشدد على الوحدة الطلابية ... » اية وحدة طلابية ؟ هل هي على اساس مصالح مشتركة ؟ لسنا نرى على اية حال قاعدة مطالب مشتركة واسعة بين الجامعة اليسوعية والجامعة اللبنانية .

● « ان اللجنة التنفيذية لا يسعها الا ان تشيد بالدور العظيم الذي لعبته الجامعة اليسوعية في التعليم العالي في لبنان ، لكن ذلك لا يمنع ان يكون للبنان جامعة وطنية ذات مستوى رفيع » لماذا هذه المرافعة ؟ ما هو دور اليسوعية العظيم ؟ هل هو مساندتها لاضرابات الجامعة اللبنانية في السنوات الماضية ؟ « ونحن اذ نشدد على الوحدة الطلابية ... » اية وحدة طلابية ؟ هل هي على اساس مصالح مشتركة ؟ لسنا نرى على اية حال قاعدة مطالب مشتركة واسعة بين الجامعة اليسوعية والجامعة اللبنانية .

● « ان اللجنة التنفيذية لا يسعها الا ان تشيد بالدور العظيم الذي لعبته الجامعة اليسوعية في التعليم العالي في لبنان ، لكن ذلك لا يمنع ان يكون للبنان جامعة وطنية ذات مستوى رفيع » لماذا هذه المرافعة ؟ ما هو دور اليسوعية العظيم ؟ هل هو مساندتها لاضرابات الجامعة اللبنانية في السنوات الماضية ؟ « ونحن اذ نشدد على الوحدة الطلابية ... » اية وحدة طلابية ؟ هل هي على اساس مصالح مشتركة ؟ لسنا نرى على اية حال قاعدة مطالب مشتركة واسعة بين الجامعة اليسوعية والجامعة اللبنانية .

● « ان اللجنة التنفيذية لا يسعها الا ان تشيد بالدور العظيم الذي لعبته الجامعة اليسوعية في التعليم العالي في لبنان ، لكن ذلك لا يمنع ان يكون للبنان جامعة وطنية ذات مستوى رفيع » لماذا هذه المرافعة ؟ ما هو دور اليسوعية العظيم ؟ هل هو مساندتها لاضرابات الجامعة اللبنانية في السنوات الماضية ؟ « ونحن اذ نشدد على الوحدة الطلابية ... » اية وحدة طلابية ؟ هل هي على اساس مصالح مشتركة ؟ لسنا نرى على اية حال قاعدة مطالب مشتركة واسعة بين الجامعة اليسوعية والجامعة اللبنانية .

على نفس الاسس التي نسقت فيها مع الجامعة اليسوعية ، اي دعوة للحمم . وعقدت اجتماعات عديدة (كانت تبنيها للجنة باستمرار) لاقناعهم بمطالب الجامعة دون ان تجيز نفسها سماع مطالبهم . والواضح ان القانونيين لا « يدمعون » فقط ! انهم جزء من الحركة ويخوضونها وخوضها لا يكون بطلق الاحوال الا على اساس قاعدة مشتركة (توسيع التعليم الرسمي ، الفاء اليكالوريا وتنوع فروعها باتجاه كليات تطبيقية) .

ان هذا الاستبعاد للقاعدة المشتركة ادى بالتبعية الى التخلي عن زخم التأييد الثانوي لتحركا ووصل تحرك طلاب الجامعة الى النقطة التي تحدثنا عنها : هزال ملحوظ . وهذا الهزال لا يعني حتى تآكل التحرك : فالاضراب لم يؤد الى شيء حاسم على صعيد المطالب والفرص تصعيده باتجاه الاشتراك الحركة الثانوية على اساس مبن فيها القانونين الى خوض الحركة مع طلاب الجامعة بفعالية .

● الحركة الشعبية : التي تشكل جزءاً رئيسياً من محركنا اذا ما تم الاتصال بها وتوحيد العلاقة معها وكما قد حدثنا في المقاتل السليقة رانيا في كيفية التوجه اليهم عبر القنوات والتظاهرات في الاحياء المهم انه تم اغفالها ! .

وتكلم عن موقف الاساتذة : فبعد اجتماعين متعاقبين حدد اساتذة الجامعة موقفهم من اساليب المواجهة التي تريد الدولة فرضها على الجامعة اللبنانية كجامعة وطنية « يجب ان تتحمل مسؤولية التعليم العالي في لبنان » وقرروا مقاطعة المجلس الاستشاري لان الجامعة اللبنانية تتمتع فيه بصوت واحد من اصل خمسة ، صوت سيكون هنا غير مسود (وهم محقون !) ولكن الاساتذة الذين يرفضون اشتراكهم في المجلس الاستشاري يقررون اشتراكاً سوريا الطلاب في المجلس . ان الاساتذة الذين يقولون انهم ضد الوصاية على الجامعة اللبنانية لا يجددون رايهم « بوضوح » بالنسبة للمطالب الطلابية ولا بالنسبة لشكل التحرك لديهم .

وفي هذه الاثناء التي وضع فيها موقف الدولة من المطالب ، وموقف الاساتذة السدي ينفضه الكثير ليصبح مسانداً لطلاب ، كانت اللجنة التنفيذية تسجل تراجعاً ملحوظاً في ردها على الهجوم « اليسوي » - وتسود بعض حبيبات بيانها :

● « ان اللجنة التنفيذية لا يسعها الا ان تشيد بالدور العظيم الذي لعبته الجامعة اليسوعية في التعليم العالي في لبنان ، لكن ذلك لا يمنع ان يكون للبنان جامعة وطنية ذات مستوى رفيع » لماذا هذه المرافعة ؟ ما هو دور اليسوعية العظيم ؟ هل هو مساندتها لاضرابات الجامعة اللبنانية في السنوات الماضية ؟ « ونحن اذ نشدد على الوحدة الطلابية ... » اية وحدة طلابية ؟ هل هي على اساس مصالح مشتركة ؟ لسنا نرى على اية حال قاعدة مطالب مشتركة واسعة بين الجامعة اليسوعية والجامعة اللبنانية .

● « ان اللجنة التنفيذية لا يسعها الا ان تشيد بالدور العظيم الذي لعبته الجامعة اليسوعية في التعليم العالي في لبنان ، لكن ذلك لا يمنع ان يكون للبنان جامعة وطنية ذات مستوى رفيع » لماذا هذه المرافعة ؟ ما هو دور اليسوعية العظيم ؟ هل هو مساندتها لاضرابات الجامعة اللبنانية في السنوات الماضية ؟ « ونحن اذ نشدد على الوحدة الطلابية ... » اية وحدة طلابية ؟ هل هي على اساس مصالح مشتركة ؟ لسنا نرى على اية حال قاعدة مطالب مشتركة واسعة بين الجامعة اليسوعية والجامعة اللبنانية .

● « ان اللجنة التنفيذية لا يسعها الا ان تشيد بالدور العظيم الذي لعبته الجامعة اليسوعية في التعليم العالي في لبنان ، لكن ذلك لا يمنع ان يكون للبنان جامعة وطنية ذات مستوى رفيع » لماذا هذه المرافعة ؟ ما هو دور اليسوعية العظيم ؟ هل هو مساندتها لاضرابات الجامعة اللبنانية في السنوات الماضية ؟ « ونحن اذ نشدد على الوحدة الطلابية ... » اية وحدة طلابية ؟ هل هي على اساس مصالح مشتركة ؟ لسنا نرى على اية حال قاعدة مطالب مشتركة واسعة بين الجامعة اليسوعية والجامعة اللبنانية .

● « ان اللجنة التنفيذية لا يسعها الا ان تشيد بالدور العظيم الذي لعبته الجامعة اليسوعية في التعليم العالي في لبنان ، لكن ذلك لا يمنع ان يكون للبنان جامعة وطنية ذات مستوى رفيع » لماذا هذه المرافعة ؟ ما هو دور اليسوعية العظيم ؟ هل هو مساندتها لاضرابات الجامعة اللبنانية في السنوات الماضية ؟ « ونحن اذ نشدد على الوحدة الطلابية ... » اية وحدة طلابية ؟ هل هي على اساس مصالح مشتركة ؟ لسنا نرى على اية حال قاعدة مطالب مشتركة واسعة بين الجامعة اليسوعية والجامعة اللبنانية .

● « ان اللجنة التنفيذية لا يسعها الا ان تشيد بالدور العظيم الذي لعبته الجامعة اليسوعية في التعليم العالي في لبنان ، لكن ذلك لا يمنع ان يكون للبنان جامعة وطنية ذات مستوى رفيع » لماذا هذه المرافعة ؟ ما هو دور اليسوعية العظيم ؟ هل هو مساندتها لاضرابات الجامعة اللبنانية في السنوات الماضية ؟ « ونحن اذ نشدد على الوحدة الطلابية ... » اية وحدة طلابية ؟ هل هي على اساس مصالح مشتركة ؟ لسنا نرى على اية حال قاعدة مطالب مشتركة واسعة بين الجامعة اليسوعية والجامعة اللبنانية .

مرحلة جديدة في نضال فلاحي عكار

هناك ملاحظتان يتشكل توضيحهما أساس مهم التعريف

التي : الأولى والمرحلة التي نمر بها علاقات الإنتاج وشكل تملك الأرض في سهل عكار بحيث لم تكن بعد نهائياً مظاهر مرحله محددة (راسمالية) . مما يفسر ضبابية وتوسع هوية هذه الفترة ، ويجعل ان كل اطلاق لصفه محدده عليها خاطئ ادا لم يترافق مباتره مع تحديد نتوءات هذه الصفه أي طلائع المرحلة اللاحقة .

الملاحظة الثانية هي التفاوت في اوضاع السهل وهو ليس نتيجة الحركه الفلاحية الماضية ومدى تقدم عقد الانتفاضة بل هو حادث منذ فترة طويلة . لذا لا يمكن الحديث عن تجانس موجد لكل السهل من جهة وللواقع السهل من نفس القرية من جهة أخرى .

وللملاحظتان قاعدة تكرر عناصرها مشتركة : ١ - الإمكانات الاقتصادية التي لم تزل غير مستنيرة في سهل عكار مما يفسح المجال امام علاقات اقتصادية تاتي بها عناصر جديدة مستلها عن الوضع السابق . في هذه المرحلة حيز هام في الاختلاف من مناطق باتت واضحة ومستقلة جميع إمكاناتها زراعية ولم يحد يطرز سرى تحديث وسائل الاستغلال هذه المؤازرة الخاصة بمكار فلا موازي لها في منطقة زراعية فينبغي على ما يبدو (زراعة الخصائص مثلا والتي غطت الأراضي الممكن تفطيتها في المناطق الأخرى (الجنوب ، طرابلس ...) لا تزال تتمتع بقوة كبيرة على القمو والانتشار في السهل حيث يؤكد تقرير وزارة الموارد انه لا زال هناك ألف هكتار من الأراضي يمكن استثمارها بشكل جيد في هذه القرية (أي أكثر بقل من مساحة الأراضي المزروعة حاليا بحضيات) . وتأخذ هذه الإمكانية أهميتها اذا علمنا ان هذه الهكتارات الألف تتوزع على المناطق العليا من السهل وأن هذه المناطق هي بالتحديد مراكز الصراع الحالية . هذا من جهة بينما من جهة أخرى باتت ملوفا ان تتحول الأراضي الهامجة أو الخصبة لأراضي جدد قائمين من خارج السهل إلى مشاريع حضيات .

٢ - العلاقات مع « الخارج » - شروط وكيفية التسويق التي تتدخل في تعيينها مسائل متعددة : وضعية القطاع الحالية ، وضعية فلاحيه ، وضعية السوق التجاري نفسه .

٣ - الاختلاف في جودة الأرض وفي نوعيتها : وضعية السوق التجاري نفسه . ٤ - الاختلاف الاجتماعي بين القرى - ولذا العامل أهمية خصوصا في بيئة مختلفة ومنزلة كما في سهل عكار . هذا الاختلاف يحدد عند نقاط أساسية : البنية التحتية ، الإنشاء البني ، الوصول .

تشكل هذه الملاحظات نقاط الارتكاز الأساسية التي يحددها وضعها التقرير . عكار منتجان اجتماعيان : الجبل والسهل هناك اختلاف نهائي بين لقطتين بحيث ان الفيل الذي ليس وحدة متجانسة على أي

حال لا يتعيش على استثمار الأرض بشكل أساسي بل موارده تختلف باختلاف مناطقها : تهريب الدخان والسلاح في المناطق القبلية البعيدة ، الهجرة ، الوظيفة الحكومية ، (الجيش خصوصا) بينما لا يمثل استثمار الأرض (الفتنة والصغيرة) إلا مكانا ثانويا (مثال على نضال الأرض في الجبل ان الوحدة القياسية الشائعة هي الدنم بينما هي الهكتار في السهل والذي يساوي ١٠ دنم) .

لذا لم نتناول سوى قرى المنطقة السهلية الخارجة لتوها من معركة تطرح بشكل حاد لأول مرة ، مسألة مجمل العلاقات الاجتماعية السائدة .

ما الذي «حول» معركة هي ببساطة طلب حمله الفلاحون : مشاركة القطاعي تحمل نصف تكاليف الإنتاج ضمن نظام المحاصصة السائدة حتى يعود له حق الفنتع بنصف قيمة الإنتاج ما الذي « حولها » إلى مشكلة كل التطور الاقتصادي اللائق للسبل ؟

عناصر المشكلة

في سهل عكار حوالي ٢٥ قرية تتوزع من حيث نمط استغلال الفلاحين قطع متوسطة وصغيرة من الأراضي . وتتركز هذه القرى في المنطقة السفلى من سهل عكار حيث انتشرت عوامل القرب من المدينة (أي سهولة النقل والتسويق) بالإضافة إلى نوعية التربة (رملية جيدة سمحت بزراعة حضيات ميكرة أي منذ أكثر من عشرين سنة وذات مردود جيد قياسا للمنطقة الأخرى من السهل) .

أضحت هذه العوامل المجال لتراكم مالي صغير عند كل مزارع أتاح له شراء واستثمار قطعة أرض وبالتالي تعرف هذه المنطقة الحاضر يملك أدوات تحريكه . نموذج آخر قرى من هذا النوع ، قرية تل عباس ، حيث يسود نمط استثمار الأرض الصغيرة ، والوظيفة (في القرية بعض الدوائر الحكومية) وللشعوب في هذه القرية بعض الوجود مما أبقى مقالة عن القرية في الأجداد تطالب بتعبيد لقطعة أرضي للحل ليستثمرها وفق نظام المحاصصة السائدة ، بقدره هذا التفكير على تسليمهم مبلغا من المال أو في أكثر الأحيان كان القطاعي يعطي الأرض للفلاح الذي يقدم مبلغا أكبر ممن الفروسة المسماة « كرامية » أو « هدية » أو « عينية » لا فرق .

أما النموذج الآخر للقرى التي يملك قاطنوها بيوتها . فهي القرى - التجمعات التي أقامها الهاربون من المطرودين من ملكيات القطاعي ، والذين اضطروا نتيجة لذلك (بقدانهم أرض الرعي) وعملهم كعمال زراعيين يومية للكلش من مواشيه ، كذلك لاستغلال بناتهم

كخادجات في الحية . مثالان على هذه القرى : الأول وهو للعمال الذين يعملون في الزراعة - قرية سمعين - طردهم القطاعي ممن أراضيهم ومن القرية الأصلية فاقبلوا ببيوتها على مقربة من قراهم الأولى ، تشكل نسوة قرى جديدة ، وتحولوا للعمل كعمال زراعيين في الأراضي المحيطة بهم .

الثاني وهو للعمال الذين يعملون بالإضافة إلى الزراعة ، في نقل رمل الشواطئ . تألفت هذه التجمعات من فلاحين سابقين هاربين من قرى القطاعيين أقاموا تجمعاتهم على مقربة من أماكن عملهم كحجارة - مثل القرية الشاطئين الصغيرة على مفرج حصي - ويأتوا يعملون في أي عمل ماجور . وبالتحديد في عملة شاحنات النقل رمل يستعمل في إنشاء الميناء ، يتقاضون لقاء كل شاحنة ٤ ليرات (الفرق الذي يعمل في تعيينها مؤلف من خمس رجال وبالتالي لا يصيب كل منهم سوى ٢/٤ الليرة !) هذه المظاهرة لا تزال جزئية في السهل .

واضح أن هذه التباين المختلفة للقرى المحصورة بنسب متفاوتة من العلاقة مع القطاعي لم تشترك في التحرك الفلاحي الذاتي أو على الأقل محضت تباينها لتحركة أحيانا دون أن تكون فاعلة وأساسية . ان التجديد اللائق لهوية التحرك الفلاحى يبرز بجلاء أسس القرية عن المشكلة في هذه القرى .

٢ - القرى التي لا يشكل قاطنوها وحدة متجانسة من ناحية الموقع الطبقي . أي القرى التي تحمل بنسب متفاوتة عناصر فلاحية وأخرى نموذجان من هذه القرى : ١ - تل بيبى : مزارع منصر ضيق رقصة الأرض القليلة للقرية بعد بيع حوالي ١٥٠ هكتارا (لغيريال اده) من أراضي القرية ليقوم عليها مشروعا زراعي راسماليا (استثمار مباشر ، ووجود بالآت ضيقة ،) الدور الأساسي في تحول قسم من فلاحى القرية إلى عمال . ذلك ان الأراضي المنيعة شديدة التفرز على القطاعيين الذين كانوا يشرطون كل تسليم لقطعة أرضي للحل ليستثمرها وفق نظام المحاصصة السائدة ، بقدره هذا التفكير على تسليمهم مبلغا من المال أو في أكثر الأحيان كان القطاعي يعطي الأرض للفلاح الذي يقدم مبلغا أكبر ممن الفروسة المسماة « كرامية » أو « هدية » أو « عينية » لا فرق .

أما كان عنصر تناقص الفلاحين على أرض قليلة ، مباع قسم منها لشروع ضخم ، ومضمن قسم آخر كبير لزارعين من الحية ، يشكل عنصر الفرز الحاسم بين الفلاحين راكم قسم منهم على مواسم القدرة المالية على رشوة القطاعي وعلى الالتزام بمصاريف الأرض بينما بقي قسم آخر مترايد المعداد خارج حلقة هذه العلاقة . منذ سنتين كان عدد الممتلكات المالية حوالي ٦٠ عائلة من أصل ١٠٠ - حاليا عددها ٧٥ عائلة - الزيادة حصلت مع مزيد من قديم مزارعين من أراضيهم على أرضهم من قبل فشان لم يستطع دفع أجار الأرض ففرب ، باع القطاعي هذه الألات بدل استثمارها ، توفوا من الإيجار ! - العلاقة الأساسية حاليا هي : علاقة الفلاح مع متوولين من خارج السهل : ١ - فلاحى طرابلس لم تعد تقيم وبالتالي تفرج أو ترافق وفق قيمتها الزراعية فقط بل دخلت عوامل أخرى باتت تشكل الأساس : قرب الأرض للطريق العام ، صلاحيتها للبناء ، خطوط التارة والمياه ..

الهدنة الاخيرة

المعمل لقسمة ضليل منها (١٠ عائلات من أصل حوالي الخمسين) فلاحين محاصصين لأراضي آل كراي التي تبلغ حوالي ٧٠ هكتارا . لذا يصيب هؤلاء الفلاحين مساحة كبيرة من الأرض (تصل أحيانا لـ ٢٥ هكتارا) عائلة واحدة .

المعمل في إنتاج الملح حيث تكلف كراي على إنشاء الملاحات ٨٠ ألف ليرة (ثمن الات الضخ والثنية واستصلاح الأرض) بينما يزيد دخله على ٨٠٠ ألف ليرة سنويا مما ينسر اتجاهه نحو مزيد من تحويل أراضيهم إلى ملاحات - وهو يتجه لربط إنتاج الملح في الشمال (ملاحات في القلمون - شكا) بملاحاته (ستعرض لذلك في تقرير منفصل عن القرية) .

٢ - نوع المعمل الثالث هو في تعبئة سيارات الرمل والجص لمطعمين أو المعمل كعمال زراعيين في أراضي السهل عندما لا يتوفر بشكل كثيف المعمل الأول .

في هذه القرى شارك الفلاحون بالقرية الأخيرة خصوصا في القرية الأولى لعدة أسباب :

١ - توفر عدد الفلاحين بالحصص وكونهم مزارعين صغار بخلاف القرية الثانية . ٢ - الانتهاء الديني وصلات القرى التي تربط القرية الأولى بسائر القرى بخلاف القرية الثانية التي يقطنها « سنين » . والحق ان الحركة الماضية استطاعت ان تتجاوز جزئيا هذا الانقسام لكنه لا زال يبرز في مقدار الخرم الذي يشارك فيه القرية .

أجرة الأرض المروية تتراوح بين ٤٠٠ - ٦٠٠ ليرة الأرض البعل تتراوح بين ٢٠٠ - ٣٥٠ ليرة الهكتار الواحد لذلك ان المزارع سيفطر إما لزراع زراعات بعيلة (لا تحتاج لري) منخفضة المردود أو سيفطر لشراء المياه التي يملك القطاعيون ، كل منهم ، اختيارا لاستعمالها ذلك أنهم يمكنون وسائل ضحها من جهة والأراضي التي تمر بها من جهة أخرى .

يبدو للقطاعي أي علاقة بمصاريف الأرض ليس بتعنيها .

واضح أن هذا الشكل لا يفرض أي علاقات محددة وثيقة بين الفلاح والقطاعي . بخلاف الإشكال الذي كانت سائدة قبله والتي يشارك فيها القطاعي ببعض تكاليف الأرض ، والتي يحدد ربحه منها عند بيع المحصول .

لذا يدخل في كنيحة استثمارها ومقدار انتاجها .

١ - نلاح الحصة أو علاقة المحاصصة . وهي الاتفاق بين الفلاح والقطاعي على أن يتكفل الفلاح بكل تكاليف الأرض ونصف تكاليف المياه والمعاد مقابل اعطاء القطاعي نصف إنتاج ذلك المشر قديما والسذي يساوي ١/٢ من الإنتاج - هذه الضريبة لم تعد تنبع في السهل .

٢ - علاقة القطاعيين مع خارج السهل : فلاحى طرابلس لم تعد تقيم وبالتالي تفرج أو ترافق وفق قيمتها الزراعية فقط بل دخلت عوامل أخرى باتت تشكل الأساس : قرب الأرض للطريق العام ، صلاحيتها للبناء ، خطوط التارة والمياه ..

بالمسبة لبيئة المناطق فإن الارتفاع في سعر الأرض هو العامل الأساسي للمهجرة إلى عكار (لا تحتاج الأراضي المكارية لمصاريف كبيرة لاستصلاحها للزراعة بخلاف الأراضي في المناطق الأخرى . فبينما تتراوح كلفة هذا المعمل بين ٦٠٠ - ٩٠٠ ليرة في الهكتار تصل في الأراضي الأخرى - الجنوب مثلا - إلى آلاف الليرات) . هذا بالإضافة إلى توفر هذه الأرض ورغبة القطاعيين بتضمينها أو بيعها لمحتاجهم للقود .

أما عن السبب في تفصيل المزارعين الجدد ضمان الأرض وليس شراؤها فهو : تغلب اسماز ومكائيات التسويق الزراعي بحيث يفشلون اختيار انتاجية الأرض ومدى ربح التسويق لمدة معينة بدل الفوطر في مشاريع غير منتجة .

عدم تجييد رؤوس الأموال في الأرض بفضل الشراء وخفض القيمة المضافة وذلك بواسطة الضمان .

٢ - توسع قاعدة الضمانين الصغار (مزارعين صغار من الحية ، من الجرد ..) بينما لا يقوى على الشراء إلا من يملك رأسمالا كبيرا .

٣ - توسع قاعدة الضمانين الصغار (مزارعين صغار بخلاف القرية الثانية . ٤ - الانتهاء الديني وصلات القرى التي تربط القرية الأولى بسائر القرى بخلاف القرية الثانية التي يقطنها « سنين » . والحق ان الحركة الماضية استطاعت ان تتجاوز جزئيا هذا الانقسام لكنه لا زال يبرز في مقدار الخرم الذي يشارك فيه القرية .

أجرة الأرض المروية تتراوح بين ٤٠٠ - ٦٠٠ ليرة الأرض البعل تتراوح بين ٢٠٠ - ٣٥٠ ليرة الهكتار الواحد لذلك ان المزارع سيفطر إما لزراع زراعات بعيلة (لا تحتاج لري) منخفضة المردود أو سيفطر لشراء المياه التي يملك القطاعيون ، كل منهم ، اختيارا لاستعمالها ذلك أنهم يمكنون وسائل ضحها من جهة والأراضي التي تمر بها من جهة أخرى .

يبدو للقطاعي أي علاقة بمصاريف الأرض ليس بتعنيها .

واضح أن هذا الشكل لا يفرض أي علاقات محددة وثيقة بين الفلاح والقطاعي . بخلاف الإشكال الذي كانت سائدة قبله والتي يشارك فيها القطاعي ببعض تكاليف الأرض ، والتي يحدد ربحه منها عند بيع المحصول .

لذا يدخل في كنيحة استثمارها ومقدار انتاجها .

١ - نلاح الحصة أو علاقة المحاصصة . وهي الاتفاق بين الفلاح والقطاعي على أن يتكفل الفلاح بكل تكاليف الأرض ونصف تكاليف المياه والمعاد مقابل اعطاء القطاعي نصف إنتاج ذلك المشر قديما والسذي يساوي ١/٢ من الإنتاج - هذه الضريبة لم تعد تنبع في السهل .

٢ - علاقة القطاعيين مع خارج السهل : فلاحى طرابلس لم تعد تقيم وبالتالي تفرج أو ترافق وفق قيمتها الزراعية فقط بل دخلت عوامل أخرى باتت تشكل الأساس : قرب الأرض للطريق العام ، صلاحيتها للبناء ، خطوط التارة والمياه ..

بالمسبة لبيئة المناطق فإن الارتفاع في سعر الأرض هو العامل الأساسي للمهجرة إلى عكار (لا تحتاج الأراضي المكارية لمصاريف كبيرة لاستصلاحها للزراعة بخلاف الأراضي في المناطق الأخرى . فبينما تتراوح كلفة هذا المعمل بين ٦٠٠ - ٩٠٠ ليرة في الهكتار تصل في الأراضي الأخرى - الجنوب مثلا - إلى آلاف الليرات) . هذا بالإضافة إلى توفر هذه الأرض ورغبة القطاعيين بتضمينها أو بيعها لمحتاجهم للقود .

أما عن السبب في تفصيل المزارعين الجدد ضمان الأرض وليس شراؤها فهو : تغلب اسماز ومكائيات التسويق الزراعي بحيث يفشلون اختيار انتاجية الأرض ومدى ربح التسويق لمدة معينة بدل الفوطر في مشاريع غير منتجة .

تكريس انتصار البكوات والدولة



الأحيان وبالضمان أحيانا أخرى للفلاحين القادرون على ذلك مع بقاء وضع مربحيين صغوا تدريجيا .

وبقيت المحاصصة ، العلاقة القائمة بين الفلاحين والقطاعي طيلة فترة ما بعد نهاب المزارعين الطائرين على السهل وحتى هذا المعام حيث كانت المشكلة التي قامت ، الضربة القاضية النهائية لهذا الإشكال .

١ - الضربة النهائية لأن انتهاء هذا الإشكال لم يحصل دفعة واحدة هذا المعام يسأل أن عناصر (الآلات ، الاسمدة ..) لم يعد من فكلما كان يقام مشروع حضيات جديد ، كان هذا يعني تقليص رقعة الأراضي المحاصصة وفي فترة الخمس عشرة سنة الماضية أقيم أكثر من ٤٠ مشروع حضيات في السهل - تبلغ مساحة كل منها عدة هكتارات - وحول نلاح هذه الأراضي إلى عمال زراعيين .

خلال فترة ٢٠ سنة منذ البدء بنظام المحاصصة ولكنها وصلت إلى قمة نازمها خلال السنتين الماضيتين - لذلك عدة أسباب :

١ - وجود طلب على الأراضي في سهل عكار لجعل الأسباب التي عذرها سابقا مضاعفا إليها احتلال الضفة الغربية بعدد حرب حزيران مما يدفع الكثيرين من مزارعين الضفة إلى ضمان الأراضي في السهل . وهذه ظاهرة تتوسع باستمرار في العديد من القرى .

يكني ان نطم مثلا أن هناك ٦٦ مشروع حضيات لم تدخل بعد مرحلة الإنتاج بينها ١٠ مشاريع أقيمت سنة ١٩٦٩ وحدها والمطلع عن كتب على أراضي السهل يكشف عددا كبيرا من المشاريع التي أقيمت منذ أقل من سنة وغير الناضجة في مجموع الـ ٦٦ مشروعا . ٢ - عدم انتاجية الأرض المزروعة وفق نظام المحاصصة وبالتالي انخفاض أرباح القطاعيين منها .

٣ - تفكك العلاقات القطاعية نتيجة الهجرة إلى الحية . فالجيل الجديد من أبناء القطاعيين هم إما موظفون أو يتعاملون معها حرة أو طالب ، مما يدفع كبار العائلة للاعتناء بجميع حصص الأراضي وبالتالي يميل أصحابها إلى الصلحون للكلش منها لأنها مبيع ، على حياتهم بشكلها الحالي وهم غير قادرين ماديا ولا متفرقين لتحويلها .

٤ - الأرض المستقلة وفق المحاصصة قليلة المردود للفلاح منذ سنوات (من البداية) ؟ لذا لم يتحرك الفلاحون قبل هذه السنة ؟ ١ - لأن البيع وبالتالي طرد الفلاحين من الأراضي الهامجة أو الخصبة تكاثرت في الفترة الأخيرة للأسباب التي عدنا . ٢ - هذا العامل ما كان ليغفل أولا وضع لبناني ظاهرة تقليص حصص الفلاحين وانتهاء بعضها ظاهرة عامة كنيحة .

لكن العامل السياسي لعب دورا أساسيا في تحريك الفلاحين في هذه الفترة بالذات . هناك عنصران بارزان في هذا الوضع السياسي :

١ - سوريا ● حيث مع حكم « صلاح جديد » الفلاحين بالدمع المستمر والخصومات والآبار ان هذا العامل ما كان ليغفل أولا وضع لبناني سمح بذلك :

٢ - دخول المقاومة إلى لبنان ● وانتشارها في المنطقة الشمالية لوجود مخيمات كبرى من الفلسطينيين وأقامتها لقواعد تدريبها في المنطقة . مما جعل هذه المنطقة بحرة من قضة السلطة ووضع القطاعيين في موضع الضعف .

٣ - البقية في العدد القادم »

كيف يحى مكسب استيراد الضمان للأدوية؟

بعد سلسلة التنازلات المتعلقة بالدواء من قبل صندوق الضمان أمام صفوف المستوردين والصيدالسة والتي تمت بحماية الدولة وتفاضي ((ومثلي)) العمال ، والتشي طالما حذرنا من نتائجها .

جاءت احصاءات تكاليف الضمان الصحي لشهر شباط لنقف ناقوس الخطر على مسرع كل الاطراف المعنية بشؤون الضمان ، طارحة مشكلة الدواء بحججهما الطبيعي بعد ان طست عمدا طيلة الفترة الماضية ، مما أدى بالاتحاد العمالي العام للطلبة بتأميم استيراد الدواء، ولم يجد مجلس الوزراء بدا من « التأميم » « الجزئي المر » بعد ان اصبح استقرار الحكم مهددا بازمنة لا تقل أهمية من أزمة ما قبل الاول من شباط ، والتي رأى من الانفصل تداركها قبل تضخمها ولو كان على حساب اصدقائه وحلفائه الاعزاء مستوردي الادوية ، بعد ان ترك لهم مختصا لا بأس به نتيجة جزئية التأميم والعراقيل التي وضعت في وجهه منذ الهداية .

تعود اسبابه الى الإيجات المكلفة التي تجريها المصانع ؟! وقد كشف النقاب مؤخرا عن ان معدل الصنومات التي حصل عليها الضمان هو ٦٢٪ وقد وصل في حالسة التبراسيكين الى ٨٩٪) فمن المسؤول عن الغلاء اذن ؟ . ان اضطراب الدولة لتقسيم هذا التنازل هو لاقاذ الصندوق — من الوقوع بعجز محتم لا تستطيع الدولة تحصيل نتائجه السياسية والاقتصادية وبالتالي ارضاء الاتحاد العمالي العام . لهذا كانت موافقة مجلس الوزراء في ٢٢-٢-٧١ على تعديل الفقرة ٢ من المادة ٢٢ من قانون الضمان الاجتماعي التي كانت تعطي الصندوق حق الاستيراد المباشر من الخارج لما يحتاج اليه من مستحضرات صيدلية ومواد طبية او جراحية . باضافة ما يلي : « ويحق له ،

بعد موافقة مجلس الوزراء ، ان يوزع هذه المستحضرات الصيدلية والمواد الطبية والجراحية ، بسعر المكلية ، على المؤسسات العامة او ذات القنمة العامة . » ويعني هذا التعديل انه اصبح للضمان صلاحية استيراد الادوية لوزارة الصحة والجيش والبلديات وتعاونية الموظفين والحركة الاجتماعية والامعاش الاجتماعي اي حوالي ٨٥٪ من مجمل استهلاك الادوية في البلاد .

ماذا ينتظر هذا التعديل من عراقيل؟ ما هي حدوده ؟ وماذا يضمن فعاليتيه ؟

اولا : هنالك عقبة المرافقة على هذا التعديل من مجلس النواب خاصة بعد ان تعود اسبابه الى الإيجات المكلفة التي تجريها المصانع ؟! وقد كشف النقاب مؤخرا عن ان معدل الصنومات التي حصل عليها الضمان هو ٦٢٪ وقد وصل في حالسة التبراسيكين الى ٨٩٪) فمن المسؤول عن الغلاء اذن ؟ . ان اضطراب الدولة لتقسيم هذا التنازل هو لاقاذ الصندوق — من الوقوع بعجز محتم لا تستطيع الدولة تحصيل نتائجه السياسية والاقتصادية وبالتالي ارضاء الاتحاد العمالي العام . لهذا كانت موافقة مجلس الوزراء في ٢٢-٢-٧١ على تعديل الفقرة ٢ من المادة ٢٢ من قانون الضمان الاجتماعي التي كانت تعطي الصندوق حق الاستيراد المباشر من الخارج لما يحتاج اليه من مستحضرات صيدلية ومواد طبية او جراحية . باضافة ما يلي : « ويحق له ،

وبذلك يكون هذا الاضراب هو الثالث عشر من نوعه تقوم به موزعات الهاتف لنيل مطالبين القنمة وهي :

- تثبيت المجاموت .
- رفع المرائب الاساسية من ١٧٠ ل ٢٠٥ ل .
- تطبيق القوانين حول التدرج للمعاملات المرفقات منذ عام ١٩٥٦ اللواتي يحق لهم اربع درجات ترقى لم ينلها حتى اليوم .

تقديم التعويضات على الاضراب القائمة عن استخدام السماعات . ومما يذكر ان المعاملات استطن انزعاج هذا المطلب انشرايين في آب ١٩٧٠ ، لكن الوزارة مسا لفت ان توقفت عن تقديم هذه التعويضات انطلاقا من ٨ كانون الاول من العام نفسه مما استدعى العودة الى الاضراب يومها . ومن المعروف ان الوزير الحالي كان قد تصيح ايان اعلان الاضراب الماضي انه « جيد على الوزارة » ولا يستطيع تحقيق المطالب ، لذلك يطلب مهلة « لدرسها » ، فكان ان اعطي مهلة تنتهي في ٢٠ شباط الماضي وكما كان منتظرا فقد انقضت هذه المهلة دون ان يحقق شيء على الاطلاق . لذلك كانت العودة الى الاضراب الحالي كنتيجة لزيغ هذه الموعود الكاذبة ورفع المطالب من جديد .

حتى الان كانت ردة فعل الوزارة ان رفضت التباحث تحت ضغط الاضراب لان ذلك سيعد ، على حد قول الوزير ، « سابقة خطيرة على الدولة » !!! كما يتم اتباع أسلوب التهديد والتخوف تجاه المضربين بالطرق القاتلية :

- منع المعاملات من الدخول الى مراكز عملين بهدف التجمع وذلك بواسطة الفرقة ١٦ .
- محاولة المطلب من بعض عاملات التوزيع في صيدا للعمل في بيروت لقاء بدل يومي يبلغ ٥٠ ل . بالإضافة الى المعاش . غير ان هذه المحاولة قد باءت بالفشل .
- الاتيان بعناصر من الجيش (٣٠ عنصر) لتأمين استمرار العمل .

ومن المعلوم ان اضراب عاملات توزيع الهاتف بشكل بعد ذاته عامل ضغط فعال على الدولة لما يلحق بها من خسائر تبلغ الى ٢٠٠ الف ليرة تقريبا من جراء انقطاع المخابرات الخارجية فقط . لذلك فاستمراره وتأمين الضمانة له كحلان بالتنازع المطالب .

ارضى وايزد كل من بيت السى مجال العمل بالادوية بصلة ما عدا مستخدمى هذا القطاع الذين اعربوا عن تأييدهم لهذه السياسة شرط ان تؤمن لهم ديمومة العمل ، لانهم يرون النهب والمحجج باعينهم ولا يتألمون من الازياج الطائلة الا ما يكفي لاستمرارهم على قيد الحياة ، فاعتبرت نقابة الصيدالسة الاقتصاد الحر ، واخذت بالاشتراك مع المستوردين وعملتهم في وزارة الصحة ، فسي اعداد الدراسات المقارنة مع الادوية السورية وتبين عدم جدوى الاستيراد المباشر وكيف ادى ذلك الى غياب عدد من الادوية الاساسية عن الاسواق في سوريا ، لابرارها أمام المجلس النيابي ولجنته المختصة في محاولة لانشال التعديل .

ثم ان هذا التعديل وان تم فهو مشدرة ونقص اصلا لانه يبرهن عمليات التوزيع على المؤسسات العامة بموافقة مجلس الوزراء وربما امتنع مجلس الوزراء هذا او غيره مستقبلا عن أية موافقة كهذه أمام ضغوط والغرامات مستوردي الادوية ، وتجدر الإشارة هنا الى ان هذا التعديل لم يكن ليأتي بهذا القصور لو حصل ثمة ضغط من النقابات الشعبية المستفيدة منه مباشرة عوض القواوضات الخفية مع الاتحاد العمالي العام في جو حاديء خال من اي ضغط فعال .

يبقى الامر الاساسي هو اشراف الفئات المستفيدة على عمليات التراء وان يقضى المكسب شيئا دون اي مضمون فعلي ، فاذا بقي شراء الادوية منوطا بلجنة الشراء الحالية والتي لختلف عناصرها ارتباطا وظيف ومصلحة مباشرة مع مختلف المستوردين والمعروفة بمذاهبها الاعشى للادوية المصنعة في الدول الاشتراكية ، وطالما ان وزارة الصحة تعتبرها المرجع الاخير في قبول الادوية فلا تسبح للضمان باستيراد ادوية غير مقبولة من لجنته الفنية ولا يحق لشركة ان تسجل دواء الا بواسطة مستورد صاحب مشروع او صيدلية ، ولا يرضى هؤلاء باستيراد الادوية الاشتراكية بسبب تدني اسعارها فنصل بالنتيجة الى بقاء استيرادنا للدواء مقصورا على الدول الغربية التي لن تقبل ان تبيع ادويتها لاي جهة كانت باسماء اذن بكثير من اسعارها في اسواق بلدان الشرق الاوسط المختلفة مما يؤدي الى شراء الادوية بالتراخي كما قررت هذه اللجنة مؤخرا ان تطلب عروضاً من ١٠٢ شركات قريبة ليس فيها شركة واحدة من الدول الاشتراكية وحتى المصانع الوطنية التي لا تصنع بابتياز من شركات اجنبية لم تقبلها هذه اللجنة .

واخيرا لا بد من منح مراكز توزيع خاصة بالضمان لكسى توفر ارباح الصيدليات الفائضة .

فلن يحى القوانين المالية مهما تعدلت لصالحهم ولن يضمن تطبيقها الا وحي جماهير العمال والكادحين لحقوقهم وضلالهم من اجلها من خلال نقابات ديمقراطية شريفة .

فضائح الريجي اداانة صارخة للنظام وراءها الصراع الاميريكي - الفرنسي وخلافات الفصائل الحاكمة

يعدد أسلوب « المصانج » والمساومة في علاقاتها مع المؤسسات والدول ، وليس الاسلوب الذي يؤدي الى الكشف من الحقائق الكاملة ويبيد الاموال الههوية الى خزينة الدولة وينزل المقاب بالخصوص الكبار مجلسي اموال الشعب .

اما تفاصيل الدين المرتب للخزينة على الشركة وقدره بالضبط ٢٢٤٢.٧٧٢.٩٩٧ ليرة فهي كما يلي منقولة عن لسان وزير المالية :

● ٨ ملايين ليرة ناجمة عن تاخر الشركة منذ ١٩٦٧ عن تسديد المبلغ المقطوع الذي ينبغي ان تدفعه سنويا للدولة بموجب فخر الشروط وقدره مليوناً ليرة .

● ٣٧٨٨٧٥١ ليرة سلة من الخزينة للشركة لتغطية نفقات الإئينة الجيدة .

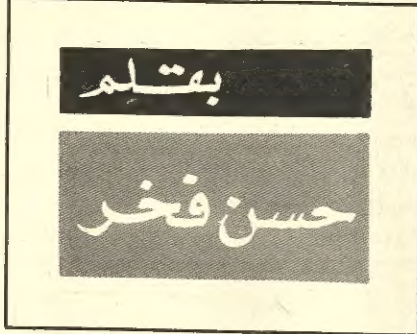
● ٦٢٣٦٤٨٠٢ ليرة حصة الدولة من ارباح الشركة منذ عام ١٩٦٧ .

● ٢٣٦٧٦٩٧٢ ليرة قيمة رسوم طابع الجيش استوفتها الشركة .

● ٨٩٩٢٣٠ ليرة قيمة ضرائب على الواردات والمرائب ورسوم بلدية وغيرها .

والامر ذو الميزى ان احدا من اعضاء لجنة المال والموازنة الذين ناقشوا وزير المالية في موضوع شركة الريجي قد طالب باستعادة الانياز على الرغم من انتهائه في اخر عام ١٩٦٠ . كما ان بعض النواب لم يتورع عن الزعم بان الشركة بخصر .. ومنذ اول كانون الثاني ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٢ استمرت الشركة في ممارسة الاستثمار بشكل لا قانوني . وفي ١٩ حزيران ١٩٦٢ اصدرت الحكومة « فخر شروط » خاص بالشركة يمنحها حق الاستمرار في ادارة الاحتكار حتى ٢١ كانون الاول ١٩٧٢ . وقد حمل « فخر الشروط » هذا توافيق كل من رئيس الجمهورية غواد شهاب ورئيس الوزراء بالوكالة جبران نحاس ووزير المالية أمين بيهم . وقد اخلت الحكومة في ذلك الحين مشروع قانون معجل الى مجلس النواب بالموافقة على « فخر الشروط » ولكن مجلس النواب لم يبحث هذا الموضوع حتى الان ، وبالتالي فان مشروع القانون بالتجديد للشركة لم يقرن بتحديثه .

ان فضائح شركة الريجي هي مثل صارخ عن دور الشركات الاجنبية الاحتكارية في استقلال الجماهير الشعبية ونهب الاموال العامة وتواطؤها مع اركان النظام والقوى النافذة فيه . وانارة هذه الفضائح الان التي يحاولون تصويرها بانها خطوة اصلاحية ومحاولة لتصحيح اوضاع الحكم ، ليست في الحقيقة سوى دليل على الفساد المستشري للنظام بجمه . فاسلوب خداع الجماهير وتضليلها لن يكتب له النجاح ومحاولات ترفيع هذا النظام المهافت ستفشل في ستر وجهه الحقيقي المعادي للشعب .



بشكل شامل بحيث يؤدي ذلك الى ربط هذه المؤسسة — سواء عن طريق استلام ادارتها بشكل كامل على اساس انتهاء امتيازها — منذ اخر عام ١٩٦٠ ، ام باعتماد تسوية يتم بموجبها تعديل الامتياز فترة اخرى — بمصالح العهد القائم الذي يريد — وهو امر مفهوم بالنسبة لقطعة — توظيف كل إمكانات الدولة في خدمته .

وليس بدون مغزى أبدا ان يبرزى بعض اركان العهد الشهابي ، وكذلك عهد شارل حلو الذي كان امتدادا فذاك ، للدفاع عن شركة الريجي ونفي ان تكون مدينة لخزينة الدولة كما جاء في تصريح وزير المال . لقد فعل ذلك كل من السيدين رشيد كرامي ، ورنيه معوض وقد سبق لهما ان توليا وزارة المالية صاحبة العلاقة المباشرة مع شركة الريجي .

وقد لفت النظر في اجتماع لجنة المال والموازنة البرلمانية يوم الاربعاء الماضي ان وزير المالية السيد الياس سبأ لم يعلق الباب أمام إمكانية تسوية موضوع فضائح شركة الريجي . فقد رد على أسئلة أعضاء اللجنة حول الموضوع قائلا : « لا أمك الآن كل المعطيات والمعلومات ولم أفتح ملف الريجي بعد » ..

وهكذا فان مصير فضائح الريجي لن يكون افضل من مصير فضائح الـ ٧٠ مليون ليرة التي اثرت في مطلع هذا العهد والتي تتناول الكابل البحري ورايو اوريان . وكما هو معلوم تمت لطفة تلك الفضائح ، كما ان « التحقيقات » التي اجريت لم تسفر عن شيء ، وهذا امر طبيعي بالنسبة لحكم



وبالاضافة الى هذه الجوانب الاساسية لاثارة قضية اوضاع شركة الريجي ، نمة جوانب اخرى مهمة تدخل في نطاق حرص العهد الحالي الشديد على اعادة النظر في توزيع مقام الحكم بالنسبة لحشد الانتصار والقريرين في موائر الدولة والمؤسسات المستقلة والشركات الكبرى التي لا تستطيع ان تتابع نشاطها بنجاح دون ان تكون على علاقة جيدة مع الدولة . وفي هذا الضوء جرت وتجري حركة تنقلات وصرف من الخدمة وتوظيف في مختلف دوائر الدولة واجهزة الحكم . ويضلل ضمن هذا الإطار ما تم من خطوات فسل اعادت تشكيل المجالس الادارية للكتازينو ومؤسسة بنك انقرا والضمان الاجتماعي وغيرها من المؤسسات وكذلك اعادة النظر في اوضاع الموظفين التابعة لهذه الدوائر .

والمعروف ان شركة الريجي هي في مقدمة المؤسسات التي تعتمد ، في ضمان استقرارها وحماية مصالحها والتستر على مخالفتها ، على علاقاتها الوثيقة بالسلطات الحاكمة . فهي من ناحية اخرى مختص كبير للحكام وشركائهم من رجال السياسة القليليين — لتوظيف الانتصار والمحاسب . والمعروف ان هذه الشركة تضم أكثر من ٤ الاف موظف ومستخدم يبلغ مجموع مرتباتهم في العام ٢٠ مليون ليرة ، مع العلم ان نسبة كبيرة من هؤلاء لا يقومون بآية اعمال فعلية فسي الشركة . وفوق ذلك هناك عدد كبير من المهابين والمستشارين تتماقد معهم الشركة مقابل مرتبات مرتفعة لا لاجلها المسمى خدامتهم وانما لارضاء القوى النافذة التي ترصي بهم .

ويبدو ان ادارة الريجي الفرنسية التي كانت تدفع ثمن التستر على مخالفتها واستغلالها « خدمات » متعددة الاشكال تقدمها للحكام وانصارهم لم تكن في وضع يمكنها — لعوامل مختلفة — من ارضاء العهد الجديد .

خوارها ملاذ بالوطنين من التصار المهود السابقة ولا سيما العهد الشهابي ، كما ان علاقاتها السياسية محكومة بهذه المصليات والمطروف . ولهذا فقد كان لا بد للحكم الحالي من طرح قضية اوضاع شركة الريجي دفعة واحدة واعادة النظر فيها

طرح وزير المالية الياس سبأ مؤخرا قضية شركة ((الريجي)) الاحتكارية والديون المترتبة للدولة عليها وقدرها ١٠٠ مليون ليرة . وتبع ذلك ضجيج واسع حول اوضاع هذه الشركة والفضائح الكثيرة التي ترتكبها والعلامات الوثيقة القائمة بينها وبين فصائل نافذة من الطبقة الحاكمة والتي تشكل حلقا مزمنا ضد مصالح جماهير الشعب .

ان فضائح شركة الريجي الفرنسية الكثيرة ومخالفاتها المستمرة منذ تاريخ حصولها على الامتياز واساليبها الاستغلالية الصارخة في علاقاتها مع مزارعي القمح في لبنان ، لم تكن كل ذلك لم يحل دون استمرار الشركة في ارتكاب المخالفات والامعان في الاستغلال مستفيدة من حماية الدولة لها وتواطؤ فصائل النظام النافذة معها . فلقد كانت هذه الشركة الاحتكارية دائما مسرعا للفساد والفضائح ومجالا لتسيبا لخدمة مصالح فئة واسعة من رجال السياسة القليليين ، سواء عن طريق الخدمات المباشرة التي تبذلها لهم ، ام عن طريق توظيف الاف من انصارهم ، فسي دوائرها ومشاغها دون ان يكون ثمة حاجة فعلية اليهم . وكثير من هؤلاء لا يزور الشركة الا عند قبض مرتباته .

وبالطبع ان اثارة قضية اوضاع شركة الريجي وفضائلها يبقى الاستحسان من قبل الاساط الوطنية والقمعية .. ولكن ذلك لا يمكن ان يشكل شهادة ايجابية بموقف الحكومة ولا يجب الاسباب الحقيقية التي حثت بالولة — ووزير المالية شخصيا — الى اثاره هذا الموضوع والتوليع بتفضية امتياز الشركة الذي لم يعد يعتبر قابلا من الناحية القانونية .

والواقع ان هذه القضية تدخل في عداد مظاهر الصراع المحتدم فيما بين الدول الغربية الكبرى حول توسيع نفوذها وتوطيد مصالحها في لبنان . ويتركز هذا الصراع الان — ولا سيما منذ بدايه العهد الحالي — فيما بين المصالح الفرنسية والاميركية .

وقد رأينا مظاهر كثيرة لهذا الصراع برزت بشكل خاص مع بداية العهد الحالي الذي حظى بدعم اميريكي واضح . وكانت اثارة فضائح الكابل البحري ورايو اوريان وتوسيع المطار التي تتعلق كلها بشركات فرنسية ، وكذلك قضية طرد مدير شركة البترول الفرنسية لسيا بعد ، دلائل ذات مغزى على اتجاه الحكم لتاسيح المجال واسعا لـ ا.م. لتوطيد وتقوية النفوذ الاميريكي السياسي والاقتصادي على حساب المصالح الفرنسية . والجدير بالذكر ان السيد الياس سبأ وزير المالية الذي يحظى بدعم قوي من رئيس الجمهورية ، هو من دفعة توسيع العلاقات مع الولايات المتحدة وله في هذا المجال مواقف معروفة .

ليبيا وشركات النفط :

الدولة المتخلفة تستطيع السيطرة على موارد الطاقة العالمية

أخرى . يكفي أن تشير هنا الى أن انسحاب الفهم لم يكن ليتم بهذه السرعة لو زيدت اسماء النفط بكرا ، كما أن بروز الكاوتشوك التركيبي واستبدال المعادن غير الحديدية بغيرها ، والتسبيح الاصطناعي .. يحتم على الدول التي تملك المواد الأولية الطبيعية أن تؤمن تنوعا انتاجيا يحميها من انتفاع التطور الصناعي نحو التقليل من أهمية مواردها الطبيعية .

اتفاق طهران :

من بين الاسباب التي ادت الى تنازل شركات النفط في وجه البلدان المصدرة له : تلك الموقف الموحد الذي التزمت به هذه البلدان عبر المنظمة المبتلة لها (اوبيب)

بالإضافة الى أن القضية المتنازع حولها كانت تمس أساس الصناعة والاستهلاك الغربيين وأن ٧٥٪ من احتياط العالم من النفط موجود في الشرق الأوسط وأفريقيا هذا القطاع الأكثر تركيزا للتصدير في العالم .

وقد أصرت ليبيا والجزائر أن تحل مشاكلهما مع شركات النفط العاملة في أراضيها على انفراد ، لمصومية وضع كل منها .

هكذا فإن شركات النفط تقوم بتأمين الطاقة للبلدان الصناعية ، وقد ساهم تأميمها للنفط بأسعار منخفضة في تراجع مصادر أخرى للطاقة (كالنوم) والتباطؤ في تقدم بعضها الآخر (كاللثة) . وكانت هيئة هذه الشركات على مراكز التصدير تطمين البلدان المستوردة الى أن مصادر طاقتها في أيدي أمينة ، وقد سارعت بلدان معينة زيادته في الاندفاع الى تأسيس شركات خاصة بها (« إيراب » للحكومة الفرنسية ، و«إني» للحكومة الإيطالية) . ذلك أنه لا يبدو لدى قريب وحتى متوسط أن يختلف النفط عن أن يكون في رأس مصادر الطاقة وفي مقدمة المواد الأولية للانتاج . ولكن اتجاه البلدان المصدرة للنفط نحو سيطرتها على مواردها بدأ يخل بوازن العلاقة بين هذه البلدان من جهة والشركات والبلدان المستوردة من جهة ثانية . هذه العلاقة التي كرسها سيطرة البلدان الرأسمالية المتطورة على المواد الأولية في البلدان المتخلفة بشكل جعلها تؤمن كلفة متدنية لانتاج بضائعها وأسواقا استهلاكية لها ، فضل بذلك تمسكها بها من المشاكل الناتجة عن علاقات الانتاج السائدة فيها .

وقد طرحت مع النزاع بين شركات النفط والدول المصدرة له مسألة إمكان دول العالم الثالث أن تسعى الى لعب الدور ذاته بالنسبة لواد أولية أخرى . ولكن من الواضح أن ظروفها هذه يرسر ابتداء الدول المصدرة للنفط لا يبدو أنها متوافرة حول أي مسألة

فحين اغلقت بوليفيا مناجم القصدير فيها ، اغلقت أميركا الشمالية أسواق الاستيراد منها ، فانخفض سعر الوحدة الانتاجية من ١٢٢ دولار الى ٦٢ دولار . وكان نتيجة انسحاب الفخراء الأميركيين وبعض رؤوس الأموال الأميركية أن انخفض الانتاج من ٢٧٠٠٠ طن الى ٢٠ ألف طن ، وأصاب الشركة الوطنية التي كان دخلها يساهم في الإصلاخ الزراعي والتصنيع عجز بلغ ١٢ مليون دولار في السنة .

وعين تأميم النفط الإيراني أدت مقاطعة الكارتيلات له الى عرق ٢٠ مليون طن بدون بيع .

ما طرأ على أسعار النفط الملتزمة من زيادات وما حققه اتفاقا طهران والجزائر من مكاسب .

ويتوجه النفط الليبي المصدر بأغلبه الى السوق الأوروبية المشتركة (خاصة إيطاليا) التي تستورد ٧٥٪ من انتاجه .

والذا حسم النزاع لصالح ليبيا فإن ذلك سيؤمن لها دخلا يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار سنويا تلحق أهمية كبيرة على ذلك خاصة وأننا نعرف أن احتياطها من النفط سوف ينضب بعد ٢٥ سنة . هذا ما يدعوها الى تخصيص ٢٥٪ من موازنة تبلغ ٤٨٠ مليون دولار للزراعة ، في الحين الذي يتعاطى الزراعة والرعي ٥/٥ السكان .

هكذا تستعمل ليبيا ظروفها مناسبة في وضعها لتحاول وضع يدها على بعض ما تنهيه الشركات الغربية . ولكن المكاسب التي تستطيع الحكومة الليبية الحصول عليها تصطم عند حدود لا يمكن لها أن تتجاوزها . ذلك أن السيطرة الفعلية على موارد البلاد لا يمكن أن تتم عبر مقاسمة الشركات المستغلة أرباحها . أن استمرار الشركات في استثمار النفط الليبي هو العنصر الهام في عملية النزيف المستمر لثروات البلاد . وفي مطالب الحكومة الليبية في هذا السياق بعيدة عن الحل الجذري للمسألة .

أن عملية الاستغلال المتعددة الأوجه التي تقوم بها البلدان الرأسمالية المتطورة من نهج المواد الأولية الى مبيع البضائع المصنعة بواسطة « المونتا » والقرص .. لا يمكن أن يكسرها إلا حكم منحصر من جيب الارتباطات واتسككها بهذه البلدان ، ويعتمد على قوى قادرة على خوض هكذا معارك

وليبيا إذ تتقدم بطلبها هذه تنطلق من اعتبارات عديدة تدعم هذه المطالب ، منها : — موقع النفط الليبي الممتاز ، فهو قرب قناة السويس ، وترب مصادر الاستهلاك الرئيسية في أوروبا الغربية . ينجم عن ذلك سهولة في النقل واختصار للزمن وقلة نسبية التكاليف (تبلغ تكاليف نقل البرميل من ليبيا الى أوروبا نحو ١/٦ تكاليف نقل مثله من نط الخليج) .

— جودة هذا النفط : من حيث ارتفاع درجته وانخفاض نسبة ميثان الكبريتي ، ويعتبر بذلك من أفضل أنواع النفط في العالم .

— ارتفاع أسعار السلع المصنعة والذي بلغ ٢٤٪ سنة ١٩٦٩ على حين بقيت أسعار النفط الخام على ما هي تقريبا .

— مركز ليبيا المالي القوي ، إذ يقدر احتياطها بنحو ١٤٠٠ مليون دولار .

ما طرأ على أسعار النفط الملتزمة من زيادات وما حققه اتفاقا طهران والجزائر من مكاسب .

الناصرية

من وجهة نظر الجماهير

حصيلة المرحلة

لم يستطع طريق الإصلاحات الاجتماعية الداخلية والامانة الصناعي القائم على تليك وسائل الانتاج الكبرى للدولة ، أن يرفع الحيز عن الرأسمالية المصرية الا نسبيا ولعند قصير من الزمن . فما أن امتلكت البرجوازية الجديدة سلطتها السياسية والاقتصادية الرئيسية حتى باتت لها مكانة واميازات رأسمالية ، فخلطت مع البرجوازية القديمة وقلدت سلوكها وانتهى بها الامر الى وراثة أزمها المعنوية والاقتصادية .

فاذا بأحوال الدولة ، المعينة من استقلال الجماهير الكاتحة او الحقنة بغزارة من الخارج ، تحول ، على نحو متزايد الخطورة من مجراها الرسمي ، وهو التواء الوطني المتسارع ، لصالح البرجوازيين الجدد ، الذين أخذوا ينشئون بواسطتها شبكات للتسريع الخاص ، « المشروع » او المنوع ، ويتردسون من فوضى الانتاج ويخربون ثروات بحالها على نفقات الفرف — هذا بينما كان شيفلة المدن والإرياف المدن لم تخف عنهم وطاة الاستغلال ، يشهدون مستوى معيشتهم وهونيفض بانتظام ، بعد فترة قصيرة من التحسن ، في بدايته المستنات .

من ناحية أخرى ، أسفر التراجع المصري بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عن سبق حاسم أحرزه الأول ، فاذا هو يتحمل (بدعم مصر ضد الإمبريالية والصهيونية) لبحل ببطء المكثة التي كانت بريطانيا العظمى تعطلها سيقا في حياة البلاد .. فان « موونه الاقتصادية » التي أشيعت الشبهوات الرأسمالية الجديدة لدى الطبقة القائدة أكثر بكثير مما فعلت البلاد نحو نمو مشروع الجوانب متسارع ، قد جعلت مصر تترج تحت وطاة دين متزايد . هكذا بات الجيش والتجيش العسكري كله ومهما البنية التحتية الصناعية تحت رقابة الفنية ، بينما رهن القطن المصري لحسابه طوال نصف القرن المقبل . هذا كله جعل له حق رقابة لا جدال فيه على موازنة مصر وديولماسيتها .

ما هي على صعيد آخر حصيلة سياسة التوحيد العربي التي اتبناها النظام الناصري ؟

هذه السياسة بوشرت على أساس مماثل لذلك الذي قامت عليه سياسة « الوحدة الوطنية » في مصر ، أي طبقا لصالح برجوازية الدولة العاملة . وارتكزت على شعار « وحدة العرب جميعا ضد إسرائيل » . لتعني طاقة العالم العربي الاقتصادية والعسكرية ، تحت قيادة السلطة الناصرية ، ولنقوي ، نبعنا لذلك ، مركز البرجوازية المصرية الجديدة ، سياسيا وديولماسيا ، تجاه جيل أعدائها .

وفى هذه الترسية ، كانت كل مبادرة وطنية لا تخضع خضوعا وبقا للاستراتيجية العاملة — فضع بالتالي موضع العمل هيئة القيادة العاملة المصرية على « التفضيل ضد إسرائيل » — تحت حرا من الفيلة لهدا القفال ولتحرير فلسطين والوسطية ، بعدما قاتنه من القهر في الفترة السابقة لعام ١٩٥٢ .

عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٨ ، بات النفط السيليط الحرة صفحة ٢٢

كانت « الحرية » قد نشرت في العدد السابق الجزء الأول من نص المقدمة الجديدة التي كتبها محمود حسين للطبعة العربية من كتابه « الصراع الطبقي في مصر » الذي يصدر عن دار الطليعة خلال نيسان ١٩٧١ .

ومحمود حسين مناضل مصري نشرت له « دار مبيرو » في باريس كتابه المذكور . والكتاب يتناول ربع القرن الماضي من تاريخ مصر وفق تعبير المؤلف ، « من وجهة نظر الجماهير » .. وفيما يلي الجزء الثاني والآخر من المقدمة :

التبرير الإيديولوجي للمقع

.. اما التبرير الإيديولوجي الذي قدمته السلطة لقمع كل حق في التعبير السياسي الشعبي المستقل ، فهو يتلخص في ضرورة اجتذاب الصراع الطبقي في الإطار الوطني الجاهير الخاصة ، حتى على مستوى الكفاح المصادي للإمبريالية والصهيونية ، كان لا بد لها أن تستحدث مبادرة الطبقات المملكة المصرية في الاتجاه المعاكس ، أي أن تنمي صراع الطبقات . وكان المعنى المحتتم لذلك ، في نظر السلطة ، أن تضعض الحركة القومية كلها وأن تشل .

والسلطة ، إذ أقصت الجماهير عن السياسة ، كانت تريد أن تقدم نفسها على أنها مسودع الوحدة الوطنية وكانست ترزع ، بالتالي ، الى شل كل تفكير طبقي من جانب الجماهير الكاتحة أي كل تفكير في المشاكل الوطنية تنطلق فيه الجماهير من رؤيتها الخاصة ، الثورية جزريا ، للاشياء . كانت السلطة تلغ الجماهير الى القبول باستغلالها الإيديولوجي والسياسي على أنه ضرورة قومية ، إذ توعدوا الى الاعتقاد بأن نفعها لحريتها الحقيقية هو شرط كسبها لكرامتها القومية .

من جهة أخرى كان هذا الاستلاب يقدم على أنه شرط « الطريق المصري الى الاشتراكية » أي تصير وسائل الانتاج الرئيسية وتاجيها . على هذا النحو كانت السلطة ترد الاشتراكية — وهي ما تتطلع اليه الجماهير المصرية الواسعة — الى سلسلة من الإجراءات الإدارية . أو الى هدف يتيسر تحقيقه « من فوق » ، خارج الصراع الطبقي ، خارج كل مبادرة شعبية .

هكذا كانت الجماهير ، الى أجل ، من العمل ومن التفكير بذاتها ، في الشؤون المتعلقة باختياراتها السياسية الكبرى أي الفصل ضد الإمبريالية والفصل ضد الرأسمالية .

والسؤال الذي يطرح هنا هو التالي : من ذا الذي استفاد ، في ظل هذه الظروف من مصادرة المبادرات الشعبية جميعا على يد سلطة الدولة ؟ ذاك هو السؤال الذي يجهد كتابا هذا في الإجابة عليه مبيسا أن

على أنه « الحكم » بين الطبقات المملكة والطبقات الكاتحة وأن يضطلع بدور الكبح لصراع الطبقات .

فهو قد اتاح للجماهير أن تشهد المحتل (القاه) والبرجوازية التقليدية وهي في الرغام . اما المالكون المصريون الذين كان يحجبهم من الخطر الشعبي وأما برجوازية الدولة التي أوصلها الى مكانة الطبقة المسيطرة الجديدة ، فقد فرغ على كلها وصاية سياسية واقتصادية صلبة لم يكن ليتاح دونها اجراء التحولات الضرورية لنمو رأسمالي تتولاه الدولة .

وإذ قدم عبد الناصر نفسه على أنه « المرجع الأعلى » للجميع ، فعاقت تجاوزات الطبقة الجديدة مقلما أقتص من التهردرات أو من المبادرات الشعبية ، استطاع لذلك أن يظهر لمعلم المصريين خلال هذا العقد على أنه مستقل ، في آن معاً ، عن الطبقات القائمة داخل مصر وحر من أي قيد بين الدول الإمبريالية وغيرها ، في النطاق العالمي .

فكان أن توطلت بذلك هيئة السلطة ، وهي التي هيبت الى أدنى الدرجات خلال الأعوام الأخيرة من العهد الملكي ، الا أن هذه الهيئة كانت ترزع نحو التركز القرايد في شخص عبد الناصر . فالواقع أن الوسطاء بين عبد الناصر والجماهير الشعبية — من معاوني الرئيس المباشرين حتى رجال الشرطة حتى المدد في القرى والنظار في المصانع والمسؤولين في قواعد الاتحاد الاشتراكي العربي الخ .. كان ينظر اليهم جميعا على أنهم رجال قبح ، فقتلوا حولهم نمة الشعب لتتصرف من السلطة العليا .

كانت عيوب النظام المحلية او الوبعية توضع على عاتق صفار الموظفين بينما توضع الاخطاء السياسية وهزائم النظام على عاتق المسؤولين الكبار من حاشية عبد الناصر . لذا فإن كل واحد من الضباط الاحرار الذين اضطلوا بدور من الدرجة الأولى في اعداد انقلاب ١٩٥٢ ، قد فقد حظوته حين ازنت ساعته .

عبد القاصر وحده بقيت عليه هالة الانتصارات وغمرت له الكوارث حافظت بنية لا جدال فيها . مقابل ذلك كانت الهيئة المذكورة تمنح ممثلي النظام الرسمي شريحة معينة ، فمع بلا حظوة بها هم حملة لسلطات معينة ، الا أن الجماهير تحتلهم بما هم حملة قلقة من هيئة عبد الناصر . هذه المائلة أعطت النظام ، في مجمله ، صلاية مؤقتة وغمرت الحماية الإيديولوجية لصوص برجوازية الدولة الجديدة من غضب الجماهير الخائبي .

والخلاصة ان ثنائية العلاقة الإيديولوجية بين عبد الناصر والجماهير ، وقد عاشتها هذه الأخيرة على أنها مزيج من الشعور بالهبة والشعور بالعجز ، قد وانفتحت الفيرورات اللبوسة لمرحلة الفتح التي اجتازتها « النخبة » البرجوازية الصغيرة والمراتب البرجوازية الوسطية ، بعدما قاتنه من القهر في الفترة السابقة لعام ١٩٥٢ .

بني أن ننظر في حصيلة هذه المرحلة .

الناصريّة

من وجهة نظر الجماهير

في مشروع الوحيد العربي هو أن الموقف من عبد الناصر ونظامه وجيشه يشكل مقياس الأمانة لهدف الوحدة العربية والمعيار الذي ينتج التمييز ، دون مراجعة ، بين أنصار الوحدة العربية وأعدائها .

وكان الضغط الإيديولوجي الهائل الذي مورس منذ ذلك الحين على الحركات الوطنية العربية المستقلة عن النظام الناصري يجد تبريره الأول في هذه الموضوع ، أكملت الحركات المعنية من أقصى اليسار أي من تلك التي تحركها أحزاب أو فئات تضع نفسها في صف الماركسية ، (مثلا : الزريزان الشيوعيين السوري والعراقي) أو كانت حركات قومية تقدمية تقاوم الوصاية الناصرية (مثلا : حزب البعث في بعض الفصائل ، نظام عبد الكريم قاسم في العراق) .

هذا الضغط أدى ، على الجملة ، إلى اتفاق التنظيمات اليسارية خطوتها لصدى الجماهير — نهائيا أو إلى أجل — لأنها كانت تقدم نفسها على أنها قوى معارضة للناصرية دون أن تعرض على الجماهير العربية طريقا جذريا في توريته يكون هو البديل . ثم أن الضغط نفسه أدى إلى اشتباكات متفاوتة الحجم ، بين صفوف القوى البرجوازية الصغيرة القومية ، فيما لاخير بعض الفصائل طريق الولاء للنظام الناصري واختيار نزعات أخرى مقاومة القبضة الناصرية والبحث بقليل عن كثير من الانتفاع ، عن وسيلة تنزع بهما منه مشعل الوحدة العربية المهادية للصهيونية.

هكذا اكتمل شيئا فشيئا فقسما هذا الفراغ السياسي الذي حاولت مصر أن تنشئه ، في العالم العربي ، حول السلطة الناصرية ..

غالواتع أن الجماهير الشعبية العربية بدأت تضع في عبد الناصر ثقة أعظم مما كانت تعطيه للقوى السياسية المحلية التوجهية إليها ، (مع بعض الاستثناءات) . بيد أن نتيجة سياسة من هذا النوع لم يكن لها أن تكون إلا كارثة ، وذلك لأن السلطة المصرية لم تكن تقم آنذاك إلى التسبب العربية أي توجيه سياسي ملموس ينصب عليه جاساسها وحاجتها إلى المشاركة في النضال ضد إسرائيل وقد اتفق الإبريالية المحافظة في المنطقة . كانت السلطة الناصري : فلا بأس من الجماهير أن تمنحها ثقها وأن تقع في الانتظار السليم ثم أن تدعم ، حتى الجنشون ، كل واحدة من مبادرائها .

وحينما كانت الجماهير ، من جهتها ، تقوم بمبادرات مستقلة ، مقلدة ، على أي حال ، أنها تستوحي السلطة الناصرية ، كانت هذه الأخيرة تبذل الغالي والرخيص نسي سبل تحطيمها .

ففي سوريا ، من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦١ ، اضطرت جميع المنظمات السياسية التي رفضت حل نفسها وجميع التجهيزات الطلابية والمهالبة اليسارية وعناصر كثيرة جدا من البعثيين والديمقراطيين ، على الصمود العربي — قضاء فترة الوحدة المصرية — السورية في السجن أو في السرية — هذا بينما كانت المؤسسات السياسية « الموحدة » في الجمهورية العربية المتحدة تتعرض لاحتدام من أكل القوى السياسية ميلا إلى التجديد وبينما كانت الجماهير ، خلال سنوات ثلاث قصار ، تعبر من الفرحة المحمومة إلى الخيبة المرة .

وفي اليمن كان على الحالة العسكرية المصرية أن تساند النظام الجمهوري المبتدئ من انقلاب أيلول عام ١٩٦٢ ، تسكنت مسلح الجيش الفاتح ، مظفرة احتقارها للسكان ومستعدة عليها عناصر يمينية تنقية ، فكان أن خاضت حربا تقليدية ضد قوى الامة البائدة — المكلة على المملكة السعودية والخدمة المرتزة الأوروبية — وإذا بها تفوض بيده في وسط معاد لها ،

سياسيا وجغرافيا ، وتضطر ، في نهاية المطاف ، إلى الانسحاب بلا أجداد والاعتراف بإحراز القوى الرجعية انتصارا لا يكاد يترك محال للشي .

وبين المتدخل وضد جميع القوى الإيجابية والمحلية المستعدة لمآلاته ، وإما أن تضع الجماهير ويخلف النظام في سياق مفاوضات جديدة سوف تقوده إلى اعتراف مباشر أو غير مباشر بالامر الواقع الإسرائيلي وإلى التخلي عن السيادة العربية على فلسطين وعسلى مراكز حساسة من الأرض المصرية (قناة السويس وشرم الشيخ وتقس من سيناء) يعرض النظام منذ الآن أن يمنح حق الرقابة عليها للدول الامبريالية .

كان محتما على النظام أن يسلك هذا الطريق الثاني ، لأنه يوافق التطلعات المزمرة لتوطيد برجوازية الدولة التي اهتزت مواقعها الحقيقية بشدة ، في حزيران عام ١٩٦٧ .

فقداء الهزيمة لم تعد هذه البرجوازية متهمه بالفساد فقط ، بل أيضا — وهذا أخطر — بالتفريط بالمصالح القومية وبإتعدام الفعالية المطلق على الصعيد الاقتصادي . كان ما وضع على بساط البحث موضوعا هو قدرة البرجوازية بما هي طبقة قائمة ، وذلك في اللحظة التي كانت الجماهير الشعبية فيها على أدنى درجة من الاستعداد للتعويض عن جرائمها ، بل أن الجماهير كانت تريد ، على العكس من ذلك ، أن تدفع عبد الناصر إلى مسلك لا راحة فيه مع البرجوازية الشعبية وإلى استئناف الحرب بأشكال جديدة شعبية مستقلة عن التباير البرجوازي التقليدي .

في ظل هذه الشروط كان انهاض الجيش النظامي ونضال الدولة الاقتصادي عسلى أقدمهما ، بأي ثمن ، تحت شعار « كل شيء للمعركة » ولكن في إطار سيادة النزعة العربية وجميع الجهود المبذولة لاستنهاض الكرامة العربية حول عبد الناصر .

وفي خمسة أيام تبت فصول الكارثة العسكرية المصرية ، فوضعت حدا لثاني عشر عاما من آمال شعبية بلا حدود وبدأت تكشف المصالح الحقيقية للطبقة القائمة في المنطقة من النظام الناصري : فلا بأس من كلام عبد الناصر عن النضال ضد إسرائيل وضد الإبريالية ما دام ذلك يخدم الهيمنة العربية .. ولكن إذا حلت ساعة النضال بالصالح مع إسرائيل .

أقول النظام .. والكثرة القومية

بدا أقول النظام الناصري ، خلال الاثنا عشر عاما ١٩٦٥ — ١٩٦٧ ، مع تسلم البرجوازية الجديدة ، نهائيا ، مقلد جهاز الدولة الاقتصادية ، و — على الصعيد العربي — مع تخطي الوحدة المصرية في اليمن . أما عام ١٩٦٧ فبات لهذا الاول حجم الكارثة القومية ، وأخذت مكتسبات النظام جميعا ، ابتداء من هذا التاريخ ، توضع على بساط البحث من جديد .

هكذا يورث سياسة المتسوية مع إسرائيل تحت ضغط مزيج : ضغط هزيمة النظام المعنوية وضغط الإصرار الجدد على مصر ، قادة الاتحاد السوفياتي ، الذين أعادوا تجهيز الجيش المصري ليتجهز لمر المواجهة ، انطلاقا من ميزان القوى يكون أقل رجوحا بدونها ، ولیدعموا كثيرا — وخاصة — أثناء ذلك ، مواقعهم الاقتصادية والعسكرية داخل النظام .

عليه لم يعد الوضع يسمح باستمادة استقلال مصر التكاليف وتحويل الهزيمة إلى

تشهد نهوض أبة خلافة شعبية للنظام ، لم تضع موضع الجدل ، على نطاق واسع ، دور عبد الناصر القيادي . بل أنها ، على العكس من ذلك ، قد نزع ، في بعض الأحيان بفعل مزيج من الخيبة والمجزر ، إلى انتظار المعجزات على يديه وإلى القبول ، أثناء الانتظار ، بواقع تنامي فيه دوافع الخيبة والحزن .

فابتداء من حزيران ١٩٦٧ ، باتت علاقة الثقة التي تشد الشعب إلى الرئيس أشد تعقيدا وأقرب من ذي قبل . ذلك أن الشعب هو الذي أعاد عبد الناصر إلى مسؤولياته العليا في التاسع من حزيران ، بينما كانت جميع شخصيات النظام المكرى وجميع العناصر البرجوازية الجديدة التي أثرت في ظلمه ، قد نذت عنه . إذ ذاك حسب الشعب انه انتزع عبد الناصر من البرجوازية وفصله عن النظام . فراح ينظر منه ، بكثير أو قليل من نفاذ الصبر فيما للظروف ، تنظيم الحرب واستعادة الكرامة المصرية بواجب إسرائيل .

من ثم بات للشعب قبضة معنوية أشد وثقل أعظم ، غداة الحرب ، على قرارات عبد الناصر ، وكان الشعب يشعر بذلك ، على نحو ما . إلا أنه لم يكن يملك من وسيلة لفرض إرادته على عبد الناصر وكان يدرك أن عبد الناصر يريد القتل من هذه القبضة والعودة إلى الاحتكار المطلق لتوجيه سياسة البلاد . فالحال أن الجماهير ، وأن كانت قد خرجت من وضع الخضوع ، لم تخرج من وضع العجز . نوعها للواقع السياسي الذي تعينه يزداد وضوحا ، لكن عجزها عن تغيير شيء ما في هذا الواقع يصرها .

بنحو بصر القتل بالأمل في تحويله تدريجيا ، انطلاقا من الثقة وعلى يد عبد الناصر . عليه نجدها تستكين للانتظار ، طائفة أنها ، بذلك ، تمنح عبد الناصر الوقت والامكانات لبروغ عن المأزق . وتعود ترسيمة « الوحدة الوطنية » السلبية حول عبد الناصر لعملا شيئا فشيئا وظيفتها في الشرر الإيديولوجي : فإذا كانت كل مبادرة مستقلة قد تخدم العدو ، فلتعرض خلف عبد الناصر ليعيد إلى مصر عبقريتها نقية كاملة .

بعد أيلول عام ١٩٧٠

إلا أن عبد الناصر قد مات ، ومع نهاية أيلول من عام ١٩٧٠ بدأ كل شيء يتغير . فان على الشعب من الآن تصاعدا أن ينظر إلى الأمور وجهة لوجه . ذلك أن تخطيطه السياسي وقبوله بالعجز لم يستقيما إلى لقاء ثقته بعبد الناصر . أما الآن فلم تعد المهبة خلف عبد الناصر ليعيد إلى مصر عبقريتها السالفة .

ان الوطن في خطر . والمخاطر بين طريق الاستسلام وطريق الفيلة العامة لحرب تحرير جديدة ضد إسرائيل ، لم يعد يمكن أن يجتنب بالأمل في معجزة تقوم الموضوع « من فوق » . ولم يعد للسياسة القومية — من ترك في يد أنور السادات . فالحواقيع أن السادات لا يملك أبة شرعية في نظر الجماهير الواسعة . من ناحية أخرى ، ترى برجوازية الدولة نفسها على حافة التماسك على عبد الناصر . فعبد الناصر هو أبوها الروحي وهو ، بمعنى ما ، صانعها ، وهي لم تكن تملك في حياة عبد الناصر ، إلا أن تقدم مطالبها ، بكثير من الإلحاح أو قليل ، ولم تكن تملك أن تفرض هذه المطالب . أما مع السادات فالامر مختلف ، لأن السادات صنيعتها . فهي التي اختارته وهو القاسم المشترك الأقوي لتطلعاتها التي تعبر عنها بواسطة ما لها من

القوات الضاغطة في القبة . هكذا يتبدى لعين الجميع تناقض استقلال السلطة النسبي عن عملي الإجته المختلفة من البرجوازية . في الوقت نفسه ، تبسدا المناقضات في الظهور علنا بين هذه الإجته المختلفة التي يطبع كل منها إلى اعتبار السلطة ، ورغم الحلف المؤقت الذي عقده في ما بينها غداة موت عبد الناصر .. كان عبد الناصر قد أجاد التنكح في هذه التزامات ، بسبب الهيئة التي كانت له في عين الجميع . أما السادات فعاجز عن مثل ذلك ، وعجزه يجعل نفوذ السلطة وفقدانها خطوتها لصدى الجماهير أمرا محتوما .

في ظل هذه الشروط ، تعود الجماهير المصرية لتعي مسؤولياتها في مواجهة المعركة الإسرائيلية ، والقوفد الروسي وخيلانية البرجوازية القائمة ، فالجماهير وحدها هي القادرة على المرد من الآن فصاعدا . وهي تعود لتجد نفسها ، دون أي وسيط ، مستودع الكرامة الوطنية . ولقد بدأت أكثر العناصر تقصيا لتح تميزا أساسيا حيث داب النظام على تغذية الخط ، تميزا بين تصوريين للكرامة الوطنية . ففي عين البرجوازية ، لم تكن الكرامة الوطنية إلا شعرا مؤقتا عبر عن مستغلات وصولها إلى مكانة الطبقة القائدة لتح فيها محل الطبقات اللارونية السائدة قبل ١٩٥٢ . لذا فإن هذا التمسار قد اتخذ مضمونا برجوازيا أو توجه إلى كرامة المصريين جميعا وليس إلى مبادرة الجماهير المهادية للإبريالية .

أما في عين الجماهير ، فإن الكرامة الوطنية ليست إلا نقطة ارتكاز في الميمنة النقية للاستقلال الوطني القاجز الذي يطارق وحده مصالحتها الأساسية . عليه يتبدى ، أكثر فاختر ، أن الكرامة الوطنية ليست مرادفا للاستقلال الوطني . فالحدث عن الاستقلال الوطني يتناول ميزان قوى موضوعيا شاملا بين الامة القهورة وأعدائها الخارجيين .

فإذا كان لاية أن تال استقلالها الوطني ، فلا يكون ذلك إلا بتجنيها إيديولوجيا وسياسيا وعسكريا على نطاق جماهيري ، لتكون القوى الإبريالية التي تقاها عاجزة بيهوجها عن تعظم مقاومتها أو عن تخريب نوهها المستقل . دون هذا يظل الاستقلال الوطني وهما . فإذا استغاضت دولة ما عن الحرب الشعبية الحدية بلعبة التراجع بين الدول الإبريالية الكبرى وضحت كل مبادرة جماهيرية معادية للإبريالية « فان «استقلالها» لا يكون — في أحسن الأحوال — إلا فخرسة انتقال قصيرة بين تمييزين . وما تسفر عنه هذه الفترة من شعور بالكرامة الوطنية ، قد تعارضه مع الوقائع ويحجب بمصالح طبقة مستعدة لكل مساومة .

واليوم بدأت أكثر العناصر تقصيا ، في مصر ، تنظر إلى الواقع في عينه وتكر الوحدة الوطنية المنظمة بين المصريين الذين يريخون الاستعداد لتحرير بلادهم بالحرب الشعبية والمصريين الذين يستعدون للاعتراف بالامر الواقع الإسرائيلي وخيلانية الحركة الحدودية العربية خوفا من الحرب الشعبية .

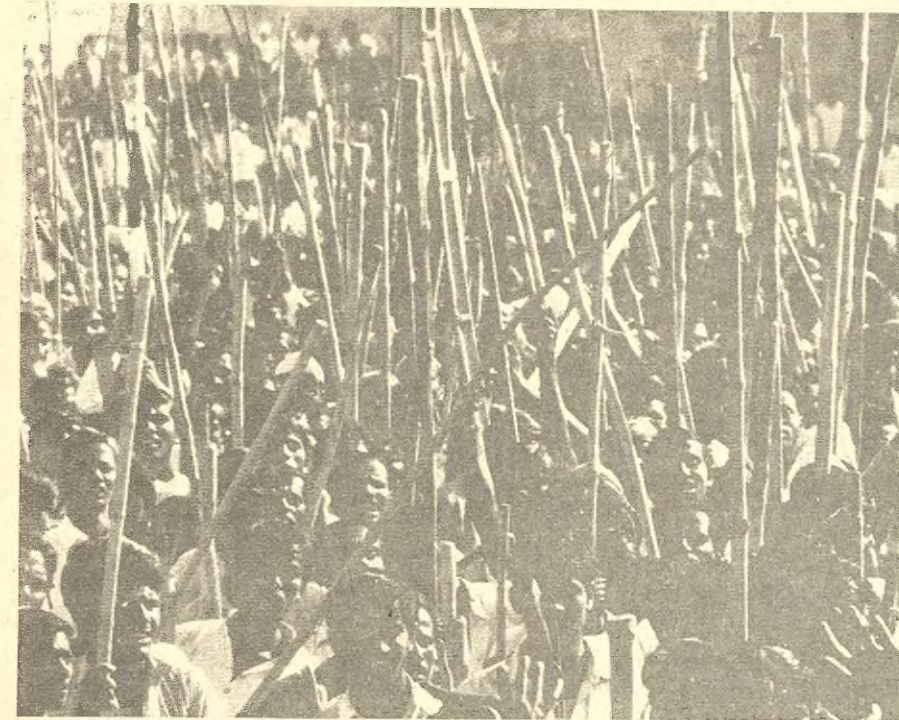
هذه العناصر بدأت تضع فسي حسب أنها الكفاح دون هذا الفريق الأخير وضد هذا الفريق الأخير ، وهي قد بدأت تترك الخلاف بين النضال ضد إسرائيل وحمايتها الأمريكيتين والنضال ضد برجوازية الدولة المصرية وحمايتها السوفيتية ، أي بين النضال في سبيل الاستقلال الحقيقي وصراع الطبقات .

أن ساعة النهضة الشعبية قد دقت .

في ٢١ شباط ١٩٧١

باكستان

« بنغلادش » : التحدّر القومي والطبقي



جماهير دكا : الثورة والسلاح في الغرب

شهدت باكستان الشرقية في الأسبوعين الأخيرين انتفاضة شعبية عارمة كانت تهدف إلى الانفصال عن باكستان الغربية وأحلال حكم مستقل للامة البنغالية بقيادة الشيخ مجيب الرحمن زعيم حزب عوامي الوطني .

وقد أعلن مجيب الرحمن الإنفصال دولة مستقلة من اذاعة « صوت البنغال الحرة » وقد بدأت بوادر هذه الانتفاضة في آذار ، قبل موعد افتتاح جامعة الجمعية الوطنية بيوم واحد عندما أعلن رئيس جمهورية باكستان يحيى خان نجيل هذا الموعد إلى ٢٥ آذار . وكان ذلك نفيرا بأن يحيى خان ان يرضخ للمطالب الرئيسية التي أجمع عليها شعب البنغال الشرقية عندما أعطى ثقته المطلقة (١) لمجيب الرحمن وحزبه الذي طرح تلك المطالب في برنامج انتخابه . وقد تضمنت هذه المطالب رفع الحكم العسكري فوراً عن باكستان الشرقية ، الحكم الذي بقي سائدا منذ أن طرد الديكتاتور أيوب خان وأن حل يحيى خان مكانه ، وأن تعطى باكستان الشرقية استقلالاً اداريا واقتصاديا بحيث يكون الجيش والسياسة الخارجية فقط بين الحكومة المركزية وقد جابت الحكومة المركزية فسي باكستان الغربية هذه الانتفاضة بقمع وحشي مارسه جنود حقهيم الطائرات من باكستان الغربية عبر إلى جبل . وقد فتح هؤلاء نيران رشاشاتهم وبنائهم وطائراتهم على المدنيين العزل وقتلوا منهم الإفا لسم تحص بعد .

أخذت باكستان شكلها الحاضر عندما أعطت بريطانيا الهند استقلالها عام ١٩٤٧ فاندحدت باكستان الغربية وشرق البنغال ، المقاطعتين الإسلاميتين ويكاد يكون الإسلاميين يكون الهمة الوحيدة ما بين البلدين الشرقية والغربية . وبالإضافة لمسافة الشاسعة التي تفصل بينهما (حوالي ١٦٠٠ كيلو متر) هناك اختلاف في اللغة والحضارة وعدم تكافؤ في العمر في مختلف الحالات . أما في الشرق فقد ناضل من أجل الوحدة الفلاحون المسلمون الذي يشكلون أكثرية السكان . وقد ثار هؤلاء ضد الملاكين الكبار والمرايين الذين كانوا هندوسا باكثريتهم فاخذ الصراع طابعا طائفيما لم يلبث أعوان « الرابطة الإسلامية » وهو أحد الأحزاب القليلة التي كان الفلاحون منتظمين فيها عام ١٩٤٧ ، لم يلبث هؤلاء أن تزعموه وعندما أعطى البريطانيون باكستان الغربية وطنا للهند المسلمين انضمت بنغال الشرقية إلى باكستان . وأيضا رحبت البرجوازية المصاعدة في باكستان الغربية بهذه الوحدة إذ وجدت في باكستان الشرقية مجالا رهيا لممارسة استقلالها الراسمالي لشعب البنغال الشرقية أملاه تخلص هذا الأخير بالنسبة للسلط الذي قطعه باكستان الغربية .

يمكن اعتبار أن باكستان الغربية تنارس اضطهادا قوميا واستعمارا اقتصاديا بأسلوبه

١ — تال حزب عوامي ١٦٧ متعدا فسي باكستان الشرقية من أصل ١٦٦ ، وهذا يشكل الأكثرية المطلقة في البرلمان الوطني الذي يضم أصلا ٣١٢ مقعدا . بينما تال حزب الباكستان الشعبي بقيادة ذو الفقار بوس ٨٨ مقعدا .

أزمات ويطلة قد بدأ بدوره يخلق قيصاده بروليتارية مناضلة خاضت معارك متقدمة هذه السنة ونالت مكاسب مطلوبة أساسية .

ويسيطر على الحياة السياسية في باكستان بقسمها أحزاب برجوازية قومية . ففسي باكستان الشرقية لم يبرز حزب يساري مستقل بل انضمت الفئات اليسارية باختلاف أجنحتها تحت لواء حزب رابطة عوامي الوطني الذي قاد الانتفاضة الأخيرة . ويؤطر هذا الحزب الفئات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في باكستان الشرقية التي تطمح للاستقلال القومي في سبيل أراحة سيطرة البرجوازية الباكستانية الغربية السياسية والإدارية التي تعيق نوهها وتتفق في طريق طموحها لأن تصبح هي برجوازية كبيرة . ان حزب عوامي لا يطوح إلى إزالة الاستعمار الباكستاني الغربي على الإنفصال لإحلال سلطة اشتراكية مكانه ، بل يريد استبدال هذا الاستعمار بسيطرة برجوازية وطنية البنغالية . من هنا فسان مصالحة الفئات الكلاصة والفقرى لا يعبر عنها برنامج الحزب إلا ببقدر ما يطلق نمو البرجوازية الوطنية هناك قوى البروليتاريا ونظامها .

ان الانتفاضة الأخيرة لم يتحها مجيب الرحمن ولا حزبه ولكنه كان خيلا لها وهو عندما هدد باعلان الانفصال لم يتصور أن يتهدى لكثوسيلة للضغط على يحيى خان وضمه السياسي ذو القاتر بونو زعيم الحزب الباكستاني الشعبي لتحقيق شروطه هو في تأليف الوزارة المركزية

الغربية تتساقع في السنوات نفسها في المقاطعة الغربية ، ورغم ذلك فإن الخطه السياسية الأولى والثانية قد خصصت أمولاا لخدمة القطاع الاقتصادي في الغرب أكثر منه في الشرق . هذا ونصرف العملة الصعبة التي تفيض في الميدان الاقتصادي الجاري في الشرق لتمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية فسي الغرب . وأخيرا فالسلع المصنوعة فيباكستان الغربية تتساع بأسعار اعلى في الباكستان الشرقية .

في سبيل الشيوعية

موضوعات مجموعة "المانيفستو" حول الخط العام

على أثر عام ١٩٦٨ ، الذي شهد أعنف معارك عمالية في أوروبا منذ ١٩٣٦ ، أصدرت مجموعة من الشيوعيين الإيطاليين مجلة نظرية وسياسية دعوتها «المانيفستو» تيمنا بعنوان أول وثيقة شيوعية : «البيان الشيوعي» . لم يلبث الحزب الشيوعي الإيطالي أن تحرك وطب من المشرعين على المجلة ، ومنهم أعضاء في اللجنة المركزية وعدد من نواب الحزب في المجلس التشريعي ، أبقاها . فرفضوا . فما كان من الحزب إلا أن نشط أسماهم . وأتسمت المجموعة ، التي استقطبت مجموعات اليسار المستقل ، عدا قواعد متزايدة من الحزب الشيوعي نفسه . واتجهت لتوفير الإطار النظري والتنظيمي الذي يتيح بناء الحزب الشيوعي الجديد الذي تتطلبه المعارك العمالية المتجددة ولم يقتصر الجهد الذي تبذله المجموعة على القضايا الإيطالية والأوروبية ، بل تعداها إلى القضايا العالمية . والموضوعات التي نبدتها نشرها في هذه الحلقة ، هي حصيلة جهد هذه المجموعة في المجال العالمي .

و «الحرية» لا تنشر هذه الوثيقة لجرد الرغبة في الاطلاع عليها . فالوثيقة تمثل خطأ يمت بأكبر من صلة إلى المواقف العربية الثورية ، وإلى محاولة اكساب هذه المواقف تماسكا نظريا وسياسيا واضحا . لذلك فإن مواجهتها بالمسائل التي نطرح على النضال العربي أمر حيوي . وستحاول «الحرية» ، في تعقيب على الوثيقة ، البدء في هذه المواجهة .

١ - يفقد اليسار الأوروبي ، والإيطالي ، منذ سنوات إلى استراتيجية واضحة ومتسلسة . لقد ترعزت الأرضيات الرئيسية ، اللتان تشكل اليسار الأوروبي انطلاقا منها : القضية الإصلاحية التي جعلتها الاشتراكيات الديمقراطية الكبيرة في أوروبا الشمالية لا الاشتراكية الديمقراطية الإيطالية الهزيلة فقط ، والفرضية التي يمكن تسويتها بالجهوية والتي نشأت في كنفها كبرى الأحزاب الشيوعية الغربية بعد فشل الثورة في العشرينات .

٢ - أن أزمة الاستراتيجية الجبهوية لا تخص هذا البلد أو ذاك ، هذه المرحلة أو تلك . فقد هوت كل القديسات التي راхت بها الإصلاحية على نظور الرأسمالية الحديثة . أصبح من الواضح أن الإرهاس الاقتصادي ، في إطار الرأسمالية ، لا يشكل تعبنا قاعدة التقدم الاجتماعي والعني . بل على العكس ، فإن هذا الارتفاع يعطل التقدم العني . فالسواقة في الدخل والسلطة ، والاستخدام الكامل لقوة العمل ، وتصميم شروط المعيشة في الصانع والمخ ، والتعليم والنقطة الجماهيرية ، وتحريك المرأة ونسوة الماطن الحكائي ، كل أهداف «الدولة الحديثة» ومجتمع الرفاه لم تحقق مع التبو الاقتصادي . بل أنها تبدو أبعد مثلا من قبل . وعندما يقدر العمل الاصلاحي على تصحيح منطق النظام لصالح أحد الأهداف ، فإن هذا الحلق نفسه قد حول عناصر المشكلة وجعلها أكثر خطورة .

٣ - لم ينسج إمكان التأثير على التطور الرأسمالي بواسطة السلطة السياسية بل تقص . أن أزمة المؤسسات التقليدية ، والتدخل بين القطب القنوقراطية والجموعات الاحتكارية ، وتفكك المجموعات الحاذرة في تلك الأجهزة السياسية ، كلها أمور تجعل التبو الحكمي للحدارة في الاقتصاد والمجتمع منفصلا إلى حد ما عن الاستقلال الفعلي للسلطة العمالية . مما يجعل مهمة هذه المسئلة مهمة وسيطة وتعويضي في آلة لا تسيطر عليها . وممارسة سيادة الشعب بواسطة الجهاز السياسي الذي كان لثورتها ، ارتدت على نفسها . فقد انقلب هذا الممارسة إلى الوسيلة التي يلجأ إليها النظام بأمانة ليقب في

على أثر عام ١٩٦٨ ، الذي شهد أعنف معارك عمالية في أوروبا منذ ١٩٣٦ ، أصدرت مجموعة من الشيوعيين الإيطاليين مجلة نظرية وسياسية دعوتها «المانيفستو» تيمنا بعنوان أول وثيقة شيوعية : «البيان الشيوعي» . لم يلبث الحزب الشيوعي الإيطالي أن تحرك وطب من المشرعين على المجلة ، ومنهم أعضاء في اللجنة المركزية وعدد من نواب الحزب في المجلس التشريعي ، أبقاها . فرفضوا . فما كان من الحزب إلا أن نشط أسماهم . وأتسمت المجموعة ، التي استقطبت مجموعات اليسار المستقل ، عدا قواعد متزايدة من الحزب الشيوعي نفسه . واتجهت لتوفير الإطار النظري والتنظيمي الذي يتيح بناء الحزب الشيوعي الجديد الذي تتطلبه المعارك العمالية المتجددة ولم يقتصر الجهد الذي تبذله المجموعة على القضايا الإيطالية والأوروبية ، بل تعداها إلى القضايا العالمية . والموضوعات التي نبدتها نشرها في هذه الحلقة ، هي حصيلة جهد هذه المجموعة في المجال العالمي .

١٠ - أن استحبال هذا القبط من الحركة الجماهيرية يستدعي التشديد على النضال الانتخابي والمبرلاني . ولا ينتج ذلك عن اقتناع بأنه من الممكن أن نحل على هذا الصعيد مشاكل المجتمع الأساسية . لكن عن اقتناع بأن هذا الصعيد يشكل أداة اختلال متدرج للتوازنات السياسية البرجوازية ، وأداة تشكيل لتجميع سياسي تقضي بفتح حيل برنامج إصلاحات ديمقراطية .

أما مصب هذه النظرة فهو إقامة حكومة موحدة لقوى اليسار تقبل بطرح مسألة أزمة النظام وتحوله ، في أفضل الشروط . حل نهائي مؤجل دائما لارتباطه بنضج علاقات القوى العمالية الملائمة للكتلة الاشتراكية بصورة لا تستدعي المواجهة المباشرة (بين الكتلتين) .

١٢ - في كنف هذا الخط الاستراتيجي ، تعاضبت ممارسة سياسية عميقة الطابع البرلماني وخط تحرك اقتصادي ومعالجة للتخالفات دون أية فكرة مسبقة ، مع نظرية تقليدية للاستيلاء على الحكم وممارستها تنظيمية عميقة الانتماء للديمية الثالثة وسياسية دولية متصلة في النخاع بالاتحاد السوفياتي .

١٣ - أن هذا الخط السياسي أصبح عن عجزه المطلق عن إنجاز الثورة في الغرب ، حتى عندما كان في أبانه . وحتى في ذلك الحين ، وعندما كان يملك هذا الخط قسيبة ضاغية كبيرة ضد العدوان الفاشي ، لم ينبج في بناء معارضة ثورية في البلدان المسكوبة ، والمقومية الضيقة والعرقية .

٧ - لهذه الأسباب مجتمعة ، لم نعد الإصلاحية ، وند زمن طويل ، استراتيجية سياسية للحركة العمالية . فهي ، عدا أنها بطلت أن تكون أمكانا معقولا للحركة الاشتراكية قادرا على التفكير لتجاوز الرأسمالية ، لم تعد قوة سياسية بالعمى الحقيق للكتلة . فالاشتراكية الديمقراطية لم تنطق هذه الأزمة إلا بتحولها إلى جهاز كبير للحكم وللنوس بين المصالح المهنية داخل النظام الموجود ومنه دينامية تطوره .

أزمة الاستراتيجية الجبهوية

٨ - لا يمكن رد الاستراتيجية الجبهوية

إلى الإصلاحية حتى لو اشترك في عدد من السمات : ولا سيما فيما يرجع لقوزن الذي أعطى لآخر الرأسمالية الإيطالية والأوروبية ، وتركز النضال على التناقضات الثانية عن هذا الأخير ، ورفع علم «التطور الاقتصادي الوطني» و «الحريات الديمقراطية» .

٩ - قامت هذه الاستراتيجية ، أولا ، على بناء صلب لحركات مطلوبة جماهيرية تدور حول أكثر المطالب مباشرة ، وفي كل قطاعات المجتمع : مستوى المعيشة ، الاحتلال ، احترام الحقوق الدستورية . وتمت قيادة هذه الحركة بصورة تحول دون تعقيد مضواها ونحو اشكالها فلا يظهر القصد القسوي وتتسارع الأزمة السياسية العامة ، وبصورة تحول دون الارتداد إلى أفق مضى اصلاحي . كان الهدف الاشتراكي استقامة تونرس لا يستطيع النظام تحمله ، ودفع وعي الجماهير في طريق النضوج ، والعمل على تغيير علاقات القوى السياسية .

١٠ - أن استحبال هذا القبط من الحركة الجماهيرية يستدعي التشديد على النضال الانتخابي والمبرلاني . ولا ينتج ذلك عن اقتناع بأنه من الممكن أن نحل على هذا الصعيد مشاكل المجتمع الأساسية . لكن عن اقتناع بأن هذا الصعيد يشكل أداة اختلال متدرج للتوازنات السياسية البرجوازية ، وأداة تشكيل لتجميع سياسي تقضي بفتح حيل برنامج إصلاحات ديمقراطية .

أما مصب هذه النظرة فهو إقامة حكومة موحدة لقوى اليسار تقبل بطرح مسألة أزمة النظام وتحوله ، في أفضل الشروط . حل نهائي مؤجل دائما لارتباطه بنضج علاقات القوى العمالية الملائمة للكتلة الاشتراكية بصورة لا تستدعي المواجهة المباشرة (بين الكتلتين) .

جذور التحريفية

١٧ - لهذا الوضع جذور تاريخية بعيدة وتتأبست ممارسة سياسية عميقة الطابع البرلماني وخط تحرك اقتصادي ومعالجة للتخالفات دون أية فكرة مسبقة ، مع نظرية تقليدية للاستيلاء على الحكم وممارستها تنظيمية عميقة الانتماء للديمية الثالثة وسياسية دولية متصلة في النخاع بالاتحاد السوفياتي .

١٢ - في كنف هذا الخط الاستراتيجي ، تعاضبت ممارسة سياسية عميقة الطابع البرلماني وخط تحرك اقتصادي ومعالجة للتخالفات دون أية فكرة مسبقة ، مع نظرية تقليدية للاستيلاء على الحكم وممارستها تنظيمية عميقة الانتماء للديمية الثالثة وسياسية دولية متصلة في النخاع بالاتحاد السوفياتي .

١٣ - أن هذا الخط السياسي أصبح عن عجزه المطلق عن إنجاز الثورة في الغرب ، حتى عندما كان في أبانه . وحتى في ذلك الحين ، وعندما كان يملك هذا الخط قسيبة ضاغية كبيرة ضد العدوان الفاشي ، لم ينبج في بناء معارضة ثورية في البلدان المسكوبة ، والمقومية الضيقة والعرقية .

١٤ - لكن الجبهوية احتفظت بقوة جديها ، حتى بعد الحرب ، وذلك استنادا إلى افتراضين : الإيمان بالنمو الحصل للثورة الروسية ضمانة تحول دون الانزلاق إلى الهاوية ، وعنصر آخر في توازن القوى يتيح الانتقال شبه السلس إلى الاشتراكية في الغرب ، والتأخر الاقتصادي والسياسي الزمين للرأسمالية الإيطالية كعقل موضوعي يقوم عليه تحالف الطبقة العمالية

استراتيجية ملالمة فيئة الرأسمالية الأوروبية .

١٩ - لكن ينبغي البحث عن أسس التحريفية بصورة خاصة ، في التحولات العميقة التي نتجت عن أزمة العشرينات ، في النظام الرأسمالي . والقاسية مظهر من مظاهر هذه التحولات ، وهذا المظهر ليس أهيا . فهي ارتبطت بتوسع وزدهار الرأسمالية المتخلقة بين الجماهير ، وبإصلاحات الحدود الجديدة (النيو ديل) في الولايات المتحدة .

٢٠ - طابع هذا القبط هو النمو السريع والكثيف لقوى الإنتاج . نمو يصاحبه استعمال واسع للعلم في الميدان الاقتصادي ، كما يصاحبه تخطيط متعظم للاستثمارات ، وتركز قوي للسلطة الاقتصادية ، واستعمال منظم للدولة أداة ضبط للثورة الاقتصادية وأداة وساطة للصراعات الاجتماعية ، وإنتاج واسع للسلع الاستهلاكية المتجانسة والجماهيرية ، وتوسع مستمر لقطاع الخدمات في الاقتصاد .

٢١ - فقد توارى انتظار الأزمة الكارثية للاقتصاد ، كما توارى انتظار ركود الإنتاج . وبنت تصفية الفئات البرجوازية الصغيرة التقليدية ، بالتدرج ، على نيت فئسات متوسطة جديدة ، تتنوع بامتيازات متعددة ورطة بأشكال التطور الاحتكاري . والطبقة العاملة نفسها ، بدل أن تشكل جزءا متناقضا أحيانا من مجموع العاملين ، توعدت قسي داخلها . وتعددت أدوات الاتصال والديولوجية كما تعهدت أنماط التكيف الاجتماعي التي يفرضها النظام . وقد طرأت على قوى الإنتاج (العلم ، التقنية ، القدرة المهنية ، الحاجات) تحولات عميقة بفعل الاختراعات

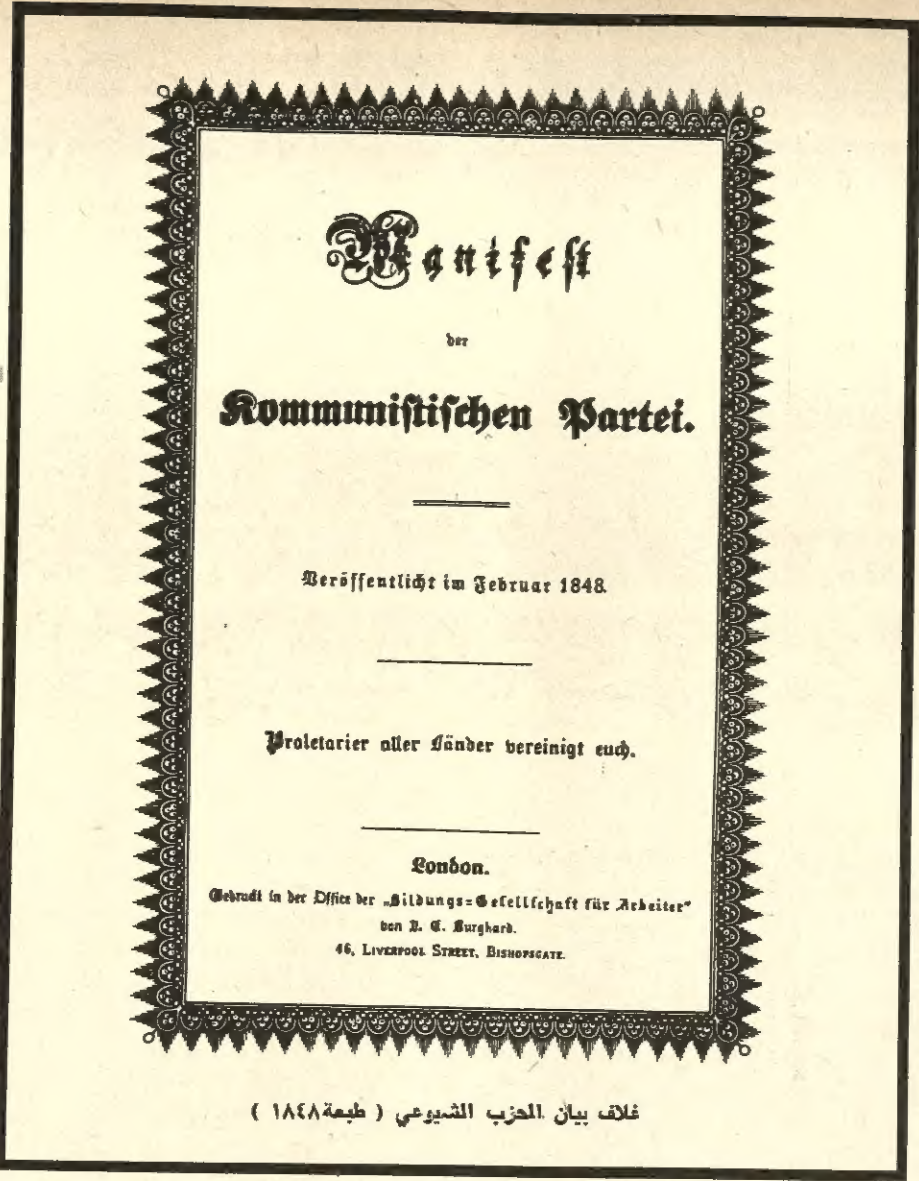
الرائسمالية .

٢٢ - لهذه الأسباب مجتمعة ، أصبحت الصورة التقليدية للصم الثوري ، وهي صورة اقية وأعية تتخرف في وضع متداع لتجميع ، وتستعمل مطالب الجماهير الأولية للاستيلاء على السلطة وقلب نظام الملكية ، لقد أصبحت الصورة مستحيلة . أن هذه الأزمة لا تقع ، أو أنها إذا ترات من بعيد كانت الكثرة في حالة من التردد تجاه الحل الثوري ومن التكيف ، مما يجعلها ترجاع إلى مواقع معقدة وتعد الوضع إلى ما كان عليه سيقا . على هذا الواقع الأساسي قامت هيئة الاشتراكية - الديمقراطية (حزب) ونظم لينين ، والتي خاضت معارك جماهيرية وصراعا طويلا ضد الحكانورية الرجعية ، إذا كان هذا المعصر قد حافظ على استراتيجية ضاغية وغير ملالمة حتى الارتداد السذي تشده ، فلا يرجع ذلك إلى خيانة القادة أو إلى فقدان المبادئ الصلبة . أن أسس التحريفية المعاصرة ، أن في الغرب أو في الاتحاد السوفياتي ، هي موضوعية .

١٨ - ينبغي البحث عن هذه الأسس ، أولا ، في هزيمة الثورة الأوروبية في العشرينات . وقد نتجت عن هذه الهزيمة ضرورة إنشاء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي في شروط بالغة الصعوبة ، كما تولدت عنها أزمة عميقة في الأحزاب اليسارية الأوروبية التي اختبرت في ظروف قاسية حدود هل عدالي

في المرحلة الأولى ، بانتظار انهيار النظام . وقد نشأت الجبهوية ، بالتحديد ، من الحاجة الملحة لئلاء جبهة تحالفات أمية من أجل الدفاع عن الاتحاد السوفياتي ، وفي سبيل إيجاد صلة سياسية فعلية مع الجماهير وهاجتها . لقد مثلت الجبهوية التحف القاتل للحركة العمالية التي لم تعرف أن تستعمل تجربة أكتوبر بصورة خلقة من أجل تحديث

٢٤ - أن القيم الكامل لوجود وطبيعة نتائج المرحلة الجديدة في المواجهة العامة ، شرط من شروط الاستراتيجية الثورية



غلاف بيان الحزب الشيوعي (طبعة ١٨٤٨)

١ - انتهاء سريع للاقتصاد السوفياتي مع استعمال الميات السوق ، نطل واسع للتكولوجيا ولقيم المجتمع الرأسمالي المتقدم ، اللجوء إلى الحوافز المادية وإلى التفاضلات الانتاجي القزائد .

ب - دم البرجوازيات الوطنية والفئات البيروقراطية الجديدة في البلدان المتخلفة كمرحلة ضرورية وعامل حاسم في الحركة العمالية للبريالية وفي حل مشكلة الخلف .

ج - المشاركة الروسية - الأميركية كجور لاستقرار عالمي يجد فيه السياق الاقتصادي انظارا ملثما .

٢٨ - أو أن ما تم هو خروج الاقتصاد السوفياتي من حقبة الساتلية «بانجاء الهين» ، خروج استيعب نخلي الاقتصاد السوفياتي عن أكثر الأهداف جذرية في بناء النظام الاجتماعي الجديد أو استبعاد هذه الأهداف لزين آخر ، وقد شق هذا الصخرج للأحزاب الشيوعية الغربية طرق المفاهم مع الاشتراكية - الديمقراطية ، كما أنه عزل لعتبة كاملة بلدانا وقوى (والصين على رأسها) انكر عليها هذا الاتجاه حاجتها الملحة في الحرية والنمو .

٢٩ - هذا الاختيار الاستراتيجي الذي يشكل مصدر التنظيم العالي للعالم ، لا يمكن رده إلى عملية صياغة ، قام بها فريق قاسم في الحكم ، أو إلى آثار عناصر بورجوازية استطاعت أن تنحاز ، سياسيا وايدولوجيا جهة بناء المجتمع الجديد . أن هذا الاختيار يمثل ، في قيادة المجتمع السوفياتي والأحزاب الشيوعية ، صياغة اجتماعية ومواقع نظرية غذاهها الخط الساتلاني في بناء الاشتراكية ، بحسوده ونناقضاته .

٢٩ - يرتكز هذا الخط إلى التمييز بين مرحلتين في حقبة الانتقال : في المرحلة الأولى يتم ارساء «القواعد المادية» للاشتراكية ، وفي المرحلة الثانية تتم مواجهة مسألة الثورة عربية وشاملة في العلاقات الاجتماعية للإنتاج . من هنا تم تجميع الزراعة كاتزراع غنيخ للفائض القرامي ، وبينة المراتب الهرمية والايديولوجية الانتاجية للثان حكما حياة المصانع ، والتخصه والصيغة التقنية الحادة للقرية ، والمركزية المصارعة للسلطة السياسية والقوى القزائد لطفيان البيروقراطي . وتركزت العناصر الحاسمة في أبنية السياسية والاجتماعية الرأسمالية ، حية ، ولك في محاولة احشواء ثورتها جهد ارادي ومركزي (مقبوبي) ، وفي اللجوء إلى التخصيات وإلى الحكم المطلق وسيلة دائمة للضرورة ، وفي القهاية وحيدة . أدى هذا الاستعمال المطلق للرهاب الثوري إلى تعظيم مشاركة الجماهير ، والقضاء على الطابع البروليتاري للحزب ، وعلى القنوقراطي

الجديدة . ومحور هذه المرحلة انتقال الاتحاد السوفياتي من معسر إلى آخر ، وتكامل الثورة الصينية قاريفيا جديدا للبريالية . وتجدد الموجة الثورية في النقاط الحارة من النظام الرأسمالي .

٢٥ - أن العالم الذي نشهد هو وليد تطور تاريخي نسمه ثورة أكتوبر . نيناه دولة كبيرة بقيادة بروليتارية وجهية عالية حول هذه الدولة ، بالإضافة إلى الانتصار قسي الحركة مع الفاشية ، هذه الأمور نقصت السيطرة الكاملة للدول الامبريالية ، وأعطت الصراعات الطبقة بعدا قويا ، كما عجلت في تفكك الأنظمة الكولونيالية التقليدية وقسي تدعيم الشعوب الجديدة ، وفرضت على الرأسمالية المتسارع والنضول في نمط التطور .

٢٦ - لكن الحدود التاريخية للثورة الروسية ولنصارها الاجتماعية ، وإلى جانب الجهد الهائل الذي كان عليها أن تحمله نتيجة عزلها طوال فترة كاملة ، والاختراعات الحاذية التي نتجت عن ذلك ، كل ذلك حبال دون أن ينبج عن هذه المجموعة من الانقطاعات (الثورية) زخم ثوري جديد وعام ، كما كانت تتوقع الاستراتيجية الساتلانية . بعد الحرب العالمية لم تنجح البروليتاريا الأوروبية في تحويل الانتصار على الفاشية إلى انتصار على الرأسمالية . وبرزت القوة امبريكية معارمة للبريالية ، واستبدلت المراتب الكولونيالية الهرمة بأشكال جديدة في السيطرة . وبدأ الاتحاد السوفياتي ميلا في نحوه اللاحق بينة اقتصادية ، تنزع المركزية نبيها ، التناقضات الاجتماعية الخطيرة ، بدل أن تحلها . كانت الحرب الباردة ثورة هذا المازق : جهد عنيف يبذل الاتحاد السوفياتي والأحزاب الشيوعية للتحول دون محاولة ثار البريالية ومن أجل دفع نمو موجهة جديدة من التناقضات والثورات على حدود النظام ، دون القدرة على صياغة استراتيجية من أجل المرحلة الجديدة من الإدارة الثورية .

المؤتمر العشرون

٢٧ - في منتصف الخمسينات ، جعلت عوامل مثل نهاية الاحتكار الذي الامبريكي وانتصار الثورة الصينية المراسخ ، ونسوة حركات الثورة في آسيا وأفريقيا ، ونمو القوى الانتاجية في المجتمع السوفياتي ، هذه العوامل مجتمعة ضمت الخرج عن الخط الساتلاني ضروريا ومكنا . وقد أعطى المؤتمر العشرون ، ثم القادة الخروتشوفي ، لأسئلة ، الجواب التالي :

تحول الجيش الذاتي في المعارك الاجتماعية ، أمور كلها هي في أساس الثورة الشيوعية .

٣٠ - ولد الخلف الخروتشوفي على هذه المتربة ذات الطابع المزجج - نمو قسوى الإنتاج في دائرة علاقات لم تضرب فعلا ، ونشوء سلطة بيروقراطية متبادعة باستمرار عن اصولها الثورية ومستعدة لاستخدام امتيازها السياسي بقصد توليد امتياز اجتماعي ، ولد مصبا لاتجاهات موجودة لكنها غير مسيطرة بعد في المجتمع السوفياتي ، وخطا مرشحا لاستعادة الرأسمالية .

٣١ - أن الجانب الذي يتجاوز في الاهمية اصول هذا التغيير ، هو تقييم نتاجه على الطبيعة الاجتماعية والدور الدولي للاتحاد السوفياتي . وقد بدا مع أوائل الستينات أن هذا الانعطاف يشكل دفعا لخط تطور عالمي من نمط «اصلاحي» ، مزيج مركب من القنطين الميطرين يستند الديمقراطية والنسرة الاقتصادي ، حل سلمي للتزايدات بين الدول ، حل تقضي إسالة الخلف . وبنت الولايات المتحدة الامريكية بقيادة كينيدي ، والاتحاد السوفياتي بقيادة خروتشوف ، بدا البلدان منساقين في صراع سلمي ، ولكل منهما اصول في مقدرة الخاصة على النمو وفي التطور الاجتماعي للخصم . وبدأ ملح الثورة كغيره حاسم ، وقد وضع جانبيا في دخلف مناطق العالم ، مقابل أمل تقدم مشترك . وكان كل من الطرفين مقتنعا بفقدته على الانتصار في الصراع ، دون مواجهة مباشرة ، ولكن كل منهما أخذ بطبع الصراع بطبع اتفاق اساسي لم تصمم ضمن مسألة الهزيمة .

٢٢ - في سنوات قليلة ، أصبحت خية هذه الامال واضحة . فقد اغلست الإصلاحية والتحريفية ، على الصعيد العالمي ، قياسا لاهدافها نفسها . فانحاز الاختلافات ضمن النظامين ، وارتفع حرارة التوتر ، وبعث الخطق القمي ، كلها أمور تطبع الموضوع العالمي بطابعها : تجدد الخبار بين الثورة والكارثة الذي يسيطر على قرتنا .

فشل الإصلاحية

٢٣ - تجاوز المجتمعات الرأسمالية أزمة خطيرة ومعقدة ، نطال قيتها ونهاها

الاساسية : ١ - ليست الأزمة ناشئة عن توفيق عوامل النمو ، بل عن النمو نفسه . أن هذا النمو ، الذي يهف إلى تزايد الارتفاع فقط ، يفذي دوائر مسمنة من الضفولية والتفجير ، يضع جانبا فئات اجتماعية بأكملها ، ينتج ضغ متزايدة لا يستطيع تلبيتها ، وهر بذلك يجعل نظواهر التثقل في المجتمع تتكاثر ، ويشهد التوتر والانفجاضات التي لا يستطيع ضبطها إلا جهاز تتبع وتحريك هائل ، وترسم هذه اللوحة انتفاضة الطلاب وهركة السود في اميركا وأزمة الوحدة السياسية لهسذا المجتمع ، واتساع النضال الطلاني في أوروبا ، واسترجاع النضال العمالي لحدته بالإضافة إلى مضامينه الجديدة ، استرجاع أدى إلى انفجار «أيار» في فرنسا ، وإلى الأزمة الاجتماعية المعاصرة في إيطاليا ، والى استرجاع بعض عناصر التحرك في ألمانيا .

ب - تتناول الأزمة الآلية التي تحصل النظام . مما يجعل تغييره مستحيلا بسدون تجاوز هذه الآلية ، وبدون فعل أفكار وقوى قديرة أن تقوم بهذا التغيير . وفي غياب أو قصور هذه القوى وهذه الأفكار ، نفذي الأزمة تيارا من اللاعقلانية والعنف لا نرى عقياه ، وبصورة هذا الخي السوزديجي هي اميركا نيكسون ، على عتية حرب اهلية مستشرية عقب إحدى أطول حقبات النسرة الانشائي ، وعلى باب اتساع المواجهه الاسيوية وصلاحت تدخل عنيف قسي امكان أخرى .

((الحقيقة في العدد القادم))

■ التنظيم الديمقراطي والمطالب المشتركة
في الحركة المطلوبة الأخيرة
■ مواقف الاتحاد العمالي العام : تنظيم
القاعدة العمالية هو الجواب على تواطؤ الاتحاد
■ دولة المصارف والوكالات تحل مشاكل التعليم :
حلول الدولة تخدم طلاب الجامعات الخاصة



الموقف العربي
الرسمي
ودور الوساطة بين
المقاومة والنظام الأردني

التصميم على تصفية نهائية للمقاومة على أرض الأردن والصيفة الأردنية للحل السلمي

المعركة الأخيرة التي خاضها النظام الأردني ضد المقاومة هي العملية النهائية لتصفية وجود المقاومة على أرض الأردن .. فالمعارك السابقة انتهت إلى إبقاء تشكيلات الفدائيين في منطقة جغرافية محصورة تمتد ما بين أريد وجرش وعجلون . وكانت المعركة التي جرت في أريد منذ فترة قد ابتقت على توازن عسكري في المدينة بين المقاومة والجيش الأردني ، تتبع لحركة المقاومة تامين طريق مواصلات وتأمين لمعامل الفدائيين في احرار عجلون .

من هنا تبرز الاهمية العسكرية ، وبالتالي السياسية ، للمعركة الأخيرة في أريد .. فهي تهدف إلى محاصرة الفدائيين في قواعدهم تهيئاً لعملية نهائية في التصفية ، وكانت النتيجة الأولى لمعركة أريد هي ما أعلنته مصادر المقاومة من أن القوات الأردنية قد فرضت حصاراً شديداً على قواعد الفدائيين في منطقتي جرش وعجلون ، وحالت دون وصول التزويين لها .

وإذا كانت السلطة الأردنية تعتمد في مضيقها لتصفية المقاومة على توازن عسكري أصبح لصالحها بعد معارك أيلول ، فإن ما أبرزته الأحداث الأخيرة من طاقات نضالية ومعنوية عند جماهير الشعب الفلسطيني حين خرجت مظاهرات نسائية - وسط النار - من قلب مخيم أريد ، ومظاهرات أخرى في العاصمة عمان ، تتحدى قوة السلطة .. أن ما أبرزته هذه المظاهرات لهما تأكيد على ارتفاع المعنويات النضالية التي تعيشها الجماهير بالرغم من كل حملات التصفية المستمرة .

ولكن لماذا يستمر النظام الأردني في عملية تصفية المقاومة ، ولماذا ينفرد عن الأنظمة العربية، حتى المعنية منها بالتسوية السلمية ، بموقف منعزل لا يابه للاستنكار الشامل الذي يحيط به الآن ؟

كان النظام الأردني ، في البداية ، يطرح صيغة للتسوية السلمية لا تختلف باطارها العام عن الصيغة العربية الرسمية : الموافقة على قرار مجلس الأمن ، ومن ثم القبول بمشروع روجرز .

الا ان للنظام الأردني حسابات داخلية تختلف عن الحسابات العربية ، فهو يريد حسم التناقض الداخلي بينه وبين المقاومة المسلحة ليكون الطرف المسيطر على الأردن ، والطرف الوحيد في مفاوضات التسوية السلمية ، فالحفاظ على « وحدة المملكة الهاشمية » هو هدف عملية التصفية وضرب المقاومة .

ومن هنا فإن الصيغة الأردنية للحل السلمي تتضمن ، في داخلها ، عملية حسم التناقض الداخلي مع المقاومة الفلسطينية لصالح السيطرة الكاملة للنظام الأردني الهاشمي .

أما الصيغة العربية للحل السلمي ، فقد كانت تعتبر أن التوازن الدقيق بين النظام الأردني وحركة المقاومة هو وحده الذي يحافظ على « العامل الفلسطيني » ضمن حدود التسوية العربية الشاملة أو ما سمي بالحل العربي : لا الحل الفلسطيني ، أو الأردني أو المصري أو السوري .. فوجود « العامل الفلسطيني » ضمن مظلة التسوية الشاملة ضروري لاعطائها « شرعية فلسطينية » لا يمكن أن تحصل إلا بإيجاد حل لمصير الفلسطينيين .. لذلك كان الوضع العربي الرسمي يريد أرجاع المقاومة إلى حجمها الطبيعي من ناحية ، ويريد « تحولاً سلمياً » ومن داخلها - بواسطة القوى المؤهلة في صفوفها - للقبول بالتسوية عبر القبول بمشروع دولة فلسطينية من ناحية أخرى . كانت الصيغة العربية للحل السلمي - إذن - تتضمن ضرورة الدولة الفلسطينية ، بينما كانت الصيغة الأردنية تتضمن تصفية المقاومة نهائياً ، والحفاظ على وحدة المملكة الهاشمية .

— يطرح الملك حسين في رسالته المشهورة للرؤساء والملوك العرب إنشاء كيان فلسطيني تطله جبهة تحرير فلسطينية تشترك مع الطرف الأردني في المفاوضات ، وتتحدد العلاقات بين الصفتين الشرقية والغربية بصيغة اتحادية ضمن وحدة المملكة .

هذا هو التناقض الذي برز بين النظام الأردني والوضع العربي الرسمي بعد معارك أيلول . فالوصاية العربية التي انتهى إليها مؤتمر القمة في أيلول بوجود لجنة التابعة برئاسة الباهي الإدغم في الأردن ، كان المقصود بها إبقاء التوازن المطلوب بين النظام الأردني والمقاومة .. الا ان النظام الأردني أخذ يستغل الموقع العسكري الداخلي الذي أصبح لصالحه بعد أيلول ، ليمضي في خطة تصفية المقاومة .

وهكذا بدأ النظام الأردني منذ شهرين وأكثر يضع العراقل لتو العراقل أمام اللجنة العربية حتى طلب إنهاء مهماتها وتجديد أعمالها .

وبإنهاء الوصاية العربية أصبح الملك في « موقع مستقل » يطرح صيغته الأردنية في التسوية السلمية . ولكن نقل التسوية الرئيسية هو في مكان آخر .. في الجبهة الغربية حيث تمثل القاهرة الطرف الرئيسي في التسوية . وانصرفت الجهود العربية والدولية إلى المفاوضات الدائرة بين مصر وإسرائيل عبر يارنغ ، وأخذ الملك حسين يعتبر أنه عزل عن مفاوضات التسوية .. الا ان الصيغة المصرية للحل السلمي جابهت ، في النهاية ، التصليب الإسرائيلي فيمسد

وأمام المازق الأخير للمفاوضات ، نتيجة التصليب الإسرائيلي ، وتعذر الدخول إلى « مدخل عملي » للتسوية ، عاد الملك حسين للتحرك لتصفية المقاومة نهائياً .. فالصيغة الأردنية أكثر انفتاحاً على الشروط الإسرائيلية ، وإسرائيل تشير بوضوح إلى أن مصير قطاع غزة مرتبط بالأردن عبر مرور في داخل إسرائيل ، كما أن النظام الأردني في موقفه الضعيف قابل لتقديم تنازلات بشأن الحدود . وإذا كان النظام الأردني غير قادر على إجراء تسوية منفردة ، إلا أن صيغته وموقفه من تصفية المقاومة تدخل ضمن حسابات التصليب الإسرائيلي ، وتجعل موقفه مرهوناً بقدرة إسرائيل على فرض الشروط التي تريد على الصيغة العربية للتسوية .

هذا هو الإطار السياسي للتحرك الأردني الأخير ضد المقاومة . وهذا يفسر التناقض بين المواقف العربية الرسمية للأنظمة العربية المعنية بالتسوية وبين النظام الأردني ، فالوضع العربي يرى أخطار ما يحدث في الأردن من تصفية شاملة ونهائية للمقاومة ، فهو يريد أن تظل المقاومة في مواقعها ، كما أنه أصبح بحاجة لها كورقة ضغط مطلوبة - من جديد - أمام مازق التسوية السلمية والطريق المسدود الذي وصلت إليه . لذلك عم الاستنكار والسخط الموقف العربي الرسمي ، وانطلقت الاذاعات العربية في موجة تأييد دعاوية للمقاومة أعادت للأذهان « مرحلة ما قبل أيلول » حين كانت المقاومة بالتسوية للأنظمة العربية ، ورقة ضغط مطلوبة .. ولكن هل يستطيع الوضع العربي الرسمي أن يتدخل بأكثر من حملات الاستنكار الدعاوية ، لوضع حد للمخطط الأردني في تصفية المقاومة ، وما هي مواقع المقاومة في كل ذلك ؟

هذا ما سنتناوله في العدد القادم .